



PROVISIONAL

A/41/PV.5
26 September 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/..

(بنغلاديش)	السيد شودري	: الرئيس
(فيجي)	السيد طومسون	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- خطاب فخامة السيدة كورازون اكينو رئيسة جمهورية الفلبين

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمات كل من :

(بيرو)	السيد فاغنر تيسون
(توغو)	السيد اميغا
خطاب معادة الدكتور غرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء مملكة النرويج	
(سنغافورة)	السيد دانابالان
(ايسلندا)	السيد ماتيسن
(الارجنتين)	السيد كابوتو

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٣٧٨١ 86-64078/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥خطاب فخامة السيدة كورازون اكينو رئيسة جمهورية الفلبين

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستهل الجمعية العامة عملها

في جلسة بعد ظهر اليوم بالاستماع الى خطاب رئيسة جمهورية الفلبين .

اصطحبت السيدة كورازون اكينو رئيسة جمهورية الفلبين الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن أرحب هنا في الامم المتحدة بسعادة السيدة كورازون اكينو رئيسة جمهورية الفلبين
وآدعوها الى إلقاء خطابها .

الرئيسة اكينو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من مفارقات الامم

المتحدة أن كثرة من الزعماء الجدد اعتلت هذا المنبر ، كما أفعل اليوم ، ومثل
صدورهم مشاعر مختلطة . أجل ، لقد جئنا الى السلطة لننفذ الكثير من المثل العليا
التي ترمز اليها الامم المتحدة ، فقد أعدنا حقوق الانسان وخلصنا شعبنا من القمع
والفساد اللذين اتسمت بهما حكومة فقدت تأييده منذ زمن طويل . إلا أنني ، شأن زعماء
كثيرين ممن سبقوني ، أجدي مظرة الى القول إننا فعلنا ذلك معتمدين على أنفسنا .
فالشعب الفلبيني هو الذي تمنى وحده للتخويف وتزوير الانتخابات . وعندما أرادوا
سلبه انتصاره هبّ مدافعا عنه وخرج الى الشوارع بالملايين مطالباً به .

بل وفي الوقت الذي كان بلدنا فيه يدمي على يدي حكومة لا تقيم أي وزن لحقوق
شعبنا ، جاءت زوجة رئيس تلك الحكومة الى هذا المنبر لتدعو بمنتهى الورع الى اقامة
نظام انساني جديد - وذلك في الوقت الذي كانت فيه سجون الفلبين تفيض بالآلاف السجناء
السياسيين . وفي الاشهر الاخيرة من الحكم الدكتاتوري تبدي التضامن الدولي في كل
مكان من جانب بسطاء الناس الذين كانوا يتابعون ثورتنا على شاشات التلفزيون
ويشجعونها .

وفي العام الحالي بالذات ، حيث نشهد في أنحاء كثيرة من العالم شعوبا تناضل في سبيل حقوق الانسان ، أعتقد أنه يجدر بالمرء أن يتوخى الصراحة كيما تكون أقواله ذات قيمة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشرك الشعوب المقهورة أينما كانت في تجربتي الشخصية بشأن كيفية احداث التغيير .

والنتيجة الاساسية التي خلعت اليها هي ببساطة : أنه لنيل الحرية يستطيع الناس ، كشعب ، أن يستعينوا بالمعايير الدولية لحقوق الانسان التي يضعها الآخرون مثل الامم المتحدة . أما انتزاع تلك الحقوق واحراز الحرية فامر يرجع الى صاحب الشأن وحده .

ولقد ظلت الامم المتحدة بمنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للأمم ، فهذا ما ينص عليه ميثاقها . وغني عن البيان أن ذلك أمر سديد حيث أنه يحول دون العبث بالاستقلال السيادي للأمم . إلا أنه أمر يشجع أيضا على النفاق . فقيمة هذه الجمعية إنما تستمد منّا نحن أعضائها ، عندما نمارس ما ندعو اليه . الامر الذي يتطلب في رأيي التحلي بالواقعية وابداء الاهتمام عند معالجة شؤون الآخرين . أما الواقعية فهي أنه ينبغي ألا نعد إلا بما نستطيع الوفاء به .

وينبغي لنا أن نعترف بما تعلّمه شعب الفلبين : إنه لا بديل للشعب المضطهد عن التحرك بنفسه . ولكن ، يجب أن نحرص على عدم السماح بإساءة استعمال هذه القاعة من قبل الذين يدعون إلى أسلوب معيّن من السلوك ويتصرفون في بلادهم وفقاً لأسلوب آخر . وأرجو ألاّ تسيئوا فهمي ، إذ لا يجوز أبداً أن تصبح الأمم المتحدة نادياً خاصاً لايديولوجية واحدة ، لأن من شأن ذلك أن يهدم غرضها الأساسي ، ألا وهو صيانة السلم في عالم لم يمل بعد إلى درجة الكمال .

وهناك طرق عديدة لإدارة بلد ما ، ولكن ليست هناك غير طريقة واحدة لمعاملة الشعب ، وهي معاملته بأدب واحترام لكيان كل فرد فيه . ولا يمكننا أن نرفع رؤوسنا عالية هنا في الأمم المتحدة إلّا إذا احترم من يتولّون القيادة ممّا زملاءهم وحقّهم الأساسي في التمتع بحياتهم .

وستفقد الأمم المتحدة كل معناها إذا هي أقحمت نفسها في إصدار أحكام على نظام سياسي بالمقارنة بنظام آخر . ولكن بالمثل ، لكي تكون للأمم المتحدة قيمة أن لم تراقب كيف تعامل الحكومات شعوبها . ولست بحاجة إلى الاستشهاد بشيء سوى كلمات ميشاق الأمم المتحدة المشيرة . فالأمم المتحدة تعبير عن الشعوب ، فإن تخلّت عن تلك الشعوب فهل يمكن أن تكون أفضل من أكثر الدول الأعضاء فيها فساداً وطفياناً ؟ وحتى الدبلوماسية ، التي هي من اختصاص الدول بغير شك ، لا تستطيع أن تتجاهل كيفية معاملة الدول لشعوبها دون أن تتعرض للخطر أو الاحراج .

وعليه اسمحوا لي ، كزعيمة لبلد ذاق هذا العام حلاوة الحرية ، أن أؤكد دعم بلدي لكل ما ترمز إليه الأمم المتحدة في أفضل جوانبها : السلم والحرية والكرامة وأخوة الجنس البشري . ولكن دعوني أقول في الوقت نفسه للذين حرّموا من الحرية والكرامة : لا تلتمسوهما إلّا من أنفسكم .

لقد عزّز من عزّزنا في الفلبين أننا نعلم أن شعوب العالم تشاركنا كفاحنا . فقد تابعوا الأحداث المشيرة في بلدنا على شاشات التلفزيون وعلى صفحات الصحف . بل وكنا نعرف أن الحقوق التي نناضل من أجلها حقوق يعترف بها العالم ، وهي مجسّدة - لا مدفونة - في مواثيق الأمم المتحدة . ولا يجوز أبداً الانتقاص من أهمية هذا الدعم الدولي ، فقد ماعدنا على أن نعرف أننا لسنا وحدنا .

ولكن حتى الذين وضعوا ميثاق الأمم المتحدة ، الذين لم يؤيدوا أي حق للتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة ، لم يكونوا يتعاملون فقط مع العلاقات بين الدول وما بينها من حزازات ، بل كانوا يتعاملون مع حقيقة أهم ، ألا وهي الطريقة التي يفضل أن ينظم بها الانسان حياته على ظهر هذا الكوكب .

فالشعوب يجب أن تكون سيده مصيها . وقد عرف الشعب الفلبيني طعم الحرية على أيدي الآخرين وكان ممثنا لها : فقد حصل في عام ١٨٩٨ على الحرية ولكن تم التنكر لها بسرعة ، ثم حصل على الحرية مرة أخرى في عام ١٩٤٦ ، ولكنها سرعان ما تبددت . أما الآن ، وقد عرفنا حلاوة كسر القيود بأنفسنا ، اعتقد أن كل فلبيني يوافق على أنه ليس هناك غير تحرر واحد فقط .

فالشعب الذي يشعر بالسيادة في قلوب أبنائه ، ويجسدها في أعماله ، وهو وحده الذي يمكن أن يحرز استقلاله وحرية وان يحافظ عليهما . وليس هذا استنتاجا متشائما لأنني أؤمن بالاضافة الى ذلك بأن ما من حكومة تستطيع أن تقاوم الى ما لا نهاية شعبا متحدا ضدها . فقد تملك الحكومة البنادق والجلادين والذهب ، ومع ذلك ، كما تبين لنا في الفلبين ، فإنها لن تستطيع أن تقاوم الى الابد شعبا عقد العزم على نيل حريته .

ومن ثم ، فعلى حين قد لا تتدخل الأمم المتحدة في مساعدة الشعوب على التمتع بالسيادة والحرية ، ينبغي أن تحرص على ألا تكون عن غير قصد شريكا لمن يمارسون الاضطهاد .

وانتقل الآن الى قضية أخلاقية كبرى تواجه الجمعية العامة : ألا وهي الحالة في جنوب افريقيا . إنني أمل من أجل نيلسون مانديلا وزوجته ويني ومن أجل جميع سكان جنوب افريقيا . وان سجن السيد مانديلا الطويل الامد ، والتفريق بينه وبين زوجته وأسرته ، يذكراني بسجن زوجي ، نينوي اكينو .

والدرس المستفاد في بلدي وفي أماكن أخرى عديدة مثل الأرجنتين ، التي قام رئيسها الفونسين بزيارة مانيلا مؤخرا ، هو أن كل عمل قمعي لابد وأن يجني ثماره المرة . ففي النهاية ، لا يمكن أن تدار القيم الانسانية . لا يمكن أن تدار في الأرجنتين ، ولا يمكن أن تدار في الفلبين ، ولن تدار في جنوب افريقيا .

ومن الصحيح القول بأن كلاً منا عليه دوره في خلق الجو المناسب لإحداث التغيير في جنوب افريقيا . وستدعم الفلبين أي إجراء يتخذه المجتمع الدولي للتعجيل بإحلال السلم والحرية في جنوب افريقيا وإظهار التضامن مع شعبها . ولكن ، مما يساعد تلك القضية مساعدة كبيرة أن يتخذ هذا المحفل موقفا واضحا ضد الاضطهاد أينما وقع ، وحيثما تساء معاملة أي شعب أو تهان كرامته ، سواء حدث ذلك بصورة مكشوفة أو بصورة تستتر باسم الشعب نفسه . ولا أعتقد أن قوة العمل الادبي تتبدد بتوزيعها على كافة المناطق التي هي بحاجة اليها ؛ بل انها تقوى بالاستعمال وتضعف بالإهمال .

ودعوني أقول مباشرة للملايين من ضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ولأمر الذين ضُحوا بأرواحهم : لا تتخلّوا عن وحدتكم ؛ ولا تلتفتوا إلّا إلى قوّتكم وتصميمكم .

وإذا كان هناك من تكتيك واحد خدمنا أكثر من غيره في معينا من أجل الحرية ، فإن اعتناقنا برنامج عمل أبقي على وحدتنا . وقد عني هذا في حالتنا ، استخدام أسلوب عدم العنف ، واليقظة المستمرة لاستفزات السلطات . وكثيرا ما طلب مني أن أذهب إلى أبعد مما ذهبت إليه وأن أدعو إلى مزيد من المواجهة . ولكن همي المستمر كان الإبقاء على وحدة قوى التحالف العريض الذي يدعم حملتنا . وقد خيّبت آمال بعض انصاري مرارا بعدم الموافقة إلّا على تحركات محدودة ضد الحكومة . لكن وحدة المعارضة المتماسكة كالمخر ، والدعم الهائل الذي تمتعت به ، هما اللذان تغلبا على الحكومة . وقد عني ذلك ألا نتحرك بسرعة أكبر من السرعة التي يقدر عليها أي من مناصرينا . وكان هذا ما أتاح لنا النجاح حيث أخفقت المعارضة الطيّقة القاعدة في زحزحة الدكتاتورية .

ولعل الأمم المتحدة لا تستطيع أن تتحرك بسرعة تفوق سرعة أكثر أعضائها ترددا ، على طريق أهدافها المعلنة ألا وهي السلم والحرية والكرامة لشعوب جميع البلاد . ولعل علينا أن ننظر إلى إنجازاتها الأكثر أهمية ، كأن ننظر إلى السلام الذي ساعدت على صيانتة ، والتعاون الذي عززته بين الأمم التي أصبحت مديقة ، بدلا من أن ننظر إلى السلم الذي أخفقت في تحقيقه بين الأمم المتشبثة بالحرب . ومن نفس المنطلق ، ينبغي أن ننظر إلى التأثير الهائل للأعضاء الذين يدعون إلى الحرية في مختلف مجالس العالم . وعلى نفس الضوء ، فإنني أقدر إنجازات منظماتنا الإقليمية ، رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، التي استهدفت خطواتها المتعشرة على طريق التعاون والتكامل الاقتصاديين ، باسم السلم والاستقرار في المنطقة ، أن تخدم السلم الدائم وأن تعبّر عن الوثام بين أعضائها الذين انضموا إليها منذ البداية .

وقد يكون كل ما تستطيع أن تفعله المنظمات الدولية هو أن تصون السلم أينما يوجد وأن تدعم الصداقات الراسخة .

وقد كنت دائماً داعية قوية للسلم ، وربما تكون مأساة الصراع وحدها هي التي تعلمنا القيمة الحقيقية للسلم . وعلينا نحن أئمار السلم المخلصين أن نواصل مقاومة الإغراء الذي يحضنا على استغلال مراعات جيراننا ، والمنضمون منا إلى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يفهمون الأهمية الجوهرية لذلك . فكل بلد من بلدنا اجتاز فترات صعبة عندما انتابته حالات الضعف ، لكن أحداً من الآخرين لم يحاول ، بالرغم من اختلافاتنا في النظم والعقائد السياسية ، أن يستغل تلك الفرصة ، بل على العكس لقد واجهوا تلك الظروف بالتعبير المشجع عن التعاطف ، وعرضوا المساعدة والوساطة ، حريصين دائماً على احترام سلامة جاره الذي يعيش المأساة .

وعليه ، فرسالتى اليوم هي محاولة أريد بها أن أبرز هذه المهمة التي تظلمع بها الأمم المتحدة ، حتى لا تحدث في المستقبل حالات من خيبة الأمل بسبب توقعات لم تتحقق . لا ينبغي أن تكون هناك آمال ضائعة لدى من عليهم أن يركزوا جهودهم على النضال الطويل الشاق من أجل السلم والحرية . ويجب أن يكون هناك من ناحية أخرى اعتراف أوضح من جانب الأمم المتحدة بالتزاماتها وقيمها الثابتة ، والمزيد من الحماية في مراعاة مبادئها ، وربما أفضى ذلك إلى المضي بخطى واثقة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة في السلم والحرية والكرامة والمشاركة لبنى الإنسان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود

أن أشكر رئيسة جمهورية الفلبين على البيان الهام الذي أدلت به

اصطحبت السيدة كورازون أكيو رئيسة جمهورية الفلبين إلى خارج قاعة الجمعية

العامة .

المناقشة العامة

السيد فاغنر تيسون (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أتقدم لكم

يا سيدي بتهنيتات حكومة وشعب بيرو ، وأعرب لكم عن سروري البالغ بأن ممثلاً للعالم

الثالث يراس هذه الدورة للجمعية العامة في وقت تلوح فيه علامات الانتكاس في المناخ

الدولي . واني لعلى قناعة بانكم ، إذ تتسلحون بروح الاستقلال الجسورة المتاملة التي استطاعت بنفلاديش بواسطتها أن تحقق استقلالها ، سوف تتمكنون من توجيه مداولات هذا المحفل بأفضل الطرق واسلمها .

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير بلدي للتوجيه الحازم والهادئ الذي أولاه الدبلوماسي الأسباني المحنك السفير خاييم دي بينييس لأعمال هذه الجمعية في دورتها التاريخية الأربعين .

ولا اعتقد أن كوني مواطنا ، فضلا عن كوني زميلا بل وتلميذا لأميننا العام ، يحول بيني وبين أن أضم صوت بيرو الى صوت من أعربوا من أعضاء الأمم المتحدة عن التقدير لجهوده المتفانية والدؤوبة لمالح السلم والأمن والتنمية في العالم .

فها قد مضت خمس سنوات وجانب كبير من آمالنا المشتركة معقود عليه ، وقد نهض بمسؤوليته الهائلة لا بحكمة وذكاء فحسب ولكن أيضا بتميز ملحوظ في ظروف كثيرة ما كانت معاكسة .

ويوضح تقييم الكلمات التي ألقاها نحو مائة من رؤساء الدول بمناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة إبان الجمعية العامة الماضية ، وجود رؤية مشتركة لاتجاهات تشير القلق على المستوى الدولي . وفي تلك المناسبة ، استرعى السيد الآن غارسيا رئيس جمهورية بيرو ، وهو يتكلم من هذا المنبر نفسه ، انتباه المجتمع الدولي الى وجود مشاكل بالغة الجسام ، مثل الديون الخارجية وسباق التسلح وتهريب المخدرات والإرهاب ، تشكل تهديدا لبقاء الدول وتقوض أساس التعايش العالمي ذاته ، وتعتبر بصورة لا لبس فيها عن اجحاف النظام الدولي الحالي وعن تدهور نظام التعاون المتعدد الاطراف وحلول سياسة محله على نحو متزايد .

ويبرز العام المنقضي تفاقم هذه المشاكل وضرورة التأكيد بالتالي على معالجتها وعلى توجيه نداء للعمل . وتلمح بيرو منعطفا جديدا للأحداث لم تعد فيه المواجهة بين كتلتى القوة في العالم قاصرة على المواجهة الاستراتيجية والعسكرية ، بل باتت بشكل متزايد مواجهة تكنولوجية وملتزمة بصورة مباشرة وبمزيد من العمق بالنظام الاقتصادي للسيطرة العالمية .

فالدول الكبيرة تشجع ، بسبب مقتضيات تلك المواجهة ، أوجه الانفاق والعجز الضخم في اقتصاداتها . وهو عجز يتعين تمويله في نهاية المطاف بأية وسيلة ممكنة ، مما يزيد من تكلفة المال ويجعل النظام الاقتصادي الذي تتحكم فيه يعمل كجهاز استنزاف عملاق .

وفي ظل هذا النمط الجديد للسيطرة المستند الى عقلية دوائر الاقتراض غير المنتجة التي تحقق هيمنتها عن طريق أسعار الفائدة ، أصبحت طريقة منح القروض وغلبة عملة وطنية واحدة كأساس للسيولة الدولية سببين أساسيين لتضخم حجم الديون وللوضع الشاذ الذي بات العالم النامي فيه يمول التصارع بين الدول الكبرى على أسباب القوة الدولية على حساب فقر شعوبنا .

وإزاء هذه الحالة ، اتخذت حكومة بيرو قرارا تاريخيا ، ثبتت صلاحيته بصورة متزايدة في الميدان الدولي ، حيث لا يوجد شك في أن من المجحف أن تتحقق مصالح

رأس المال عبر الوطني بتضحيات شعوبنا ، وفي أن من غير المعقول عقد قروض جديدة لمجرد تسديد فوائد وديون سابقة .

لقد أرست حكومة بيرو مبدأ مؤداه انه مدامت صادراتنا وقوة عملنا تحققان لنا عائدا ، ينبغي لنا أن ندفع ديوننا دون التضحية بالتنمية أو بالحاجات الأساسية لشعبنا ، وحددنا بطريقة أكدنا فيها على سيادتنا حدا أقصى لخدمة الديون قدره ١٠ في المائة من حصيله صادراتنا . وبذلك تمكنا من تنفيذ سياسة اقتصادية وطنية مستقلة ، سمحت لنا بتجنب انخفاض قيمة عملتنا ، والحد من التضخم ، وخفض أسعار الفائدة ، وإعادة انعاش الاقتصاد والعملية ، وتنشيط الانفاق الاجتماعي من جانب الدولة .

وكان رد صندوق النقد الدولي على هذا القرار أن أعلن عدم أهلية بيرو للحصول على قروض جديدة منه . والواقع ان استمرار صندوق النقد الدولي في استخدام معايير عفا عليها الزمن لدى تطبيق ذلك الإجراء ليوضح مدى اصراره على تجاهل مدى خطورة مشكلة الديون الخارجية .

ومن جهة أخرى رأى المجتمع الدولي ، لوعيه التام بالطابع السياسي المتفجر لهذه المشكلة ، أن يدرج مسألة أزمة الديون الخارجية والتنمية على جدول أعمال الجمعية العامة ، معترفا بذلك باختصاص الأمم المتحدة بالبحث لها عن حل عادل وفعال ودائم .

والديون اليوم تميز المرحلة التاريخية التي تسعى فيها جهات الإقراض عبر الوطنية الى دفع بلداننا نحو أقصى درجات التبعية ، لتحرمها بذلك لا من تحديد أولويات عملياتها الإنمائية فحسب ، بل أيضا من وضع الخطط السياسية الخاصة بها . لذا تعد الديون الخارجية خطوة للوراء في تطور العلاقات الدولية لانها تسعى الى شل يد الدولة والغاء جوهرها ذاته .

وهذه الحالة تدفعنا الى اجراء تقييم ذي طابع سياسي عميق لواجب الأمم المتحدة في رعاية مستقبل المجتمع الدولي وفي وقف اتجاه فوضوي بات يشكل عنصرا مدمرا لنظام العلاقات الدولية ذاته

ان التحذير الذي أعلنه رئيس بيرو منذ عام مضى بشأن التهديد الخطير الذي يمثله الاتجار في المخدرات بالنسبة للحضارة المعاصرة ، والمسؤولية الرئيسية التي تتحملها في ذلك البلدان المستهلكة ، قد رجب به وأكد عليه قادة العالم أجمع ، وأصبح موضوعا مركزيا في المناقشات الوطنية ومسألة محورية في الحياة السياسية لمراكز استهلاك هذه العقاقير في العالم . وقد عقدت بيرو ، اقتناعا منها بضرورة القيام بعمل متضافر لمواجهة هذه الافة ، اتفاقات ثنائية مع بلدان مجاورة ، وقمنا على مستوى بلدان الانديز بوضع اتفاقية رودريغو لارا بونيلا والتوقيع عليها ، وهي اتفاقية تحمل اسم الوزير الكولومبي الذي سقط شهيدا في الكفاح ضد تهريب المخدرات ، وباب الإنضمام اليها مفتوح أمام سائر بلدان أمريكا اللاتينية .

وعلاوة على ذلك ، نفذ بلدي ما يسمى بعمليات كوندرو التي وجهت ضربة قاسية لمهربى المخدرات بتدمير المختبرات السرية المتقدمة ، ومواقع هبوط الطائرات ، وبالاستيلاء على الطائرات والسفن والأسلحة الحديثة ، وذلك وفاء من بلدي لالتزامه إزاء شباب العالم .

ونحن نحث ، امتنادا الى السلطة المعنية التي امبغتها علينا هذه الاعمال ، على اتخاذ تدابير فعالة في مراكز الاستهلاك الكبرى ، نظرا لأن الطلب في هذه المراكز هو المسؤول الرئيسي عن وجود تهريب المخدرات ، طبقا للقانون الاقتصادي القديم القائل بأن الطلب يخلق العرض الخاص به .

ومن المناقشات المتعلقة بنزع السلاح ، يمكننا أن نرى أن حضارتنا تتعايش في هذا العصر النووي ، للمرة الاولى في التاريخ ، مع وسائل تدميرها .

وهذا الخطر أكثر احداقا بنا اليوم لسببين : أولا ، لأن توازن الرعب ، وهو توازن غير مستقر ولكنه واقعي تماما ، يجرى تجاوزه على مستوى المفاهيم الاستراتيجية للدولتين العظميين الرئيسيتين في حين يطول بشكل محبط التسوية في محادثتهما بشأن تحديد الأسلحة .

وثانيا ، لأن السعي المزمع الى عسكرة الفضاء الخارجي ليس من شأنه زيادة التهديد النووي وتكلفته زيادة هائلة فحسب ، بل لأنه يوصف في قطاعات معينة على أنه العلاج الواقعي من أي خطر نووي .

ويُدفعنا ذلك الى حالة دولية غير مستقرة بصورة شديدة قد تُجمّد فيها كل الجهود الرامية الى نزع السلاح وتمرقل فيها ايضا عملية نزع السلاح التقليدي والإقليمي .

وببيرو ليست بلدا نوويا كما انها لا تود أن تفدو كذلك . ومن حسن الطالع ان امريكا اللاتينية قد اختارت بهميرة شاقبة ان تكون منطقة لا نووية . وهذا هو ما يجعلنا نطالب بحزم بأن تقوم الدولتان العظميان الرئيسيتان بواجبهما تجاه مستقبل البشرية بوقف سباق التسلح وإزالة ترسانتيهما النوويتين .

هذا هو ما تريده البشرية . وكان هذا هو النداء الذي وجهه من هاري ١٠١ من رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز ، وهذا هو مطلب المجتمع الدولي ممثلا في هذه الجمعية العامة التي لا تستطيع ان تتخلى عن حقها وواجبها في حماية الحياة .

وعندما بادر الرئيس آلان غارسيا في تموز/يوليه من العام الماضي بالدعوة الى اتفاق إقليمي للحد من شراء السلاح ، ذلك الاتفاق الذي تلقى دعما قيما من الدول المجاورة ، وعندما أعلن حينئذ كما أعلن منذ شهرين تخفيضا منفردا في مشتريات الأسلحة ، لم يكن يفعل أكثر من أن يحقق في إطار أمريكا اللاتينية ما نطالب به الدول النووية ، ألا وهو الحق في الحياة والتنمية . فنحن نريد أن نعطي بعدا جديدا لمعنى احتياجات الدفاع يستند الى مفاهيم جديدة للأمن الاقليمي المرتكز على نظام من العلاقات التي تتسم بديناميات التعاون لا الصراع ، وبهذا نوفر ما يحتاجه رفاه شعبنا .

ولهذا عرضت بيرو أيضا أن تكون مقرا لمركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح والتنمية ، الذي يمكن أن يعمل على تعزيز الادراك الجماعي في أمريكا اللاتينية بتلك الاهداف التي أصبحت محط اهتمام العالم .

وقد أصبح الارهاب من الظواهر الأخرى غير المنطقية في عصرنا الراهن ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يعالجها بحزم . وواجبنا الأساسي هو التوصل الى اتفاقيات ملزمة قانونا ، في إطار الأمم المتحدة ، بالأ تحمي الدول أيا من الأنشطة الارهابية العلنية أو المستترة ، وأن تنزل العقاب الفعال بمن يشجعون الارهاب . وما لم يتحقق ذلك الهدف الأولي فسوف يستمر السعي السياسي الذي يرمي الى زعزعة الاستقرار والابتزاز المنظم الذي يرمي اليه الارهاب الدولي من تآكل المجتمعات الديمقراطية واستبدالها بسياسات للدول تقوم على القمع البوليسي أو تؤدي الى انهيار النظام القانوني الدولي اذ يقوم الافراد بتطبيق القانون بأنفسهم .

ومما يستلزمنا واضحة في بيرو التي عانت لعدة سنوات من أعمال الارهاب الاجرامية التي أتت كاستلوب خاطئ في التعبير عن مطالب اجتماعية مزعومة : وهي محاربة ذلك التعصب المسلح بحسم ولكن في إطار القانون ومع كفالة احترام حقوق الانسان . واذا ما أنتهكت حقوق الانسان ، يعاقب المسؤولون عن ذلك ليكونوا عبرة لغيرهم حفاظا على نظامنا الديمقراطي .

ولهذا ، كان من دواعي أسفنا أن تسمح بعض الدول الديمقراطية - في تفسير خاطئ لحرية الرأي - بالتعبير عن التأييد ، مهما يكن ضعيفا ، لمن اختاروا طريق العنف الذي يستهدف قتل أخوتهم في الوطن في ظل نظام ديمقراطي يقوم على التعددية كنظام بيرو . وينبغي أن يصحح هذا التشويه القانوني والمعنوي الخطير . ونحن نحث البلدان الديمقراطية على تصحيح تشريعاتها ، كما نحث المجتمع الدولي على اعتماد معايير واضحة ترفض المواقف المتساهلة ازاء الجريمة والتخريب .

وقد تناولت هذه المشاكل الخطيرة لأنني أومن بمدق أن لها نتائج مدمرة لا تستطيع كل دولة أن تواجهها بمفردها ، ولأن تلك المشاكل ترقى الى مستوى الكوارث العالمية في مجال العلاقات الدولية وتؤدي الى اضعاف نظام التعاون الجماعي والعودة الى سياسات القوة وتآكل النظام القانوني الدولي وتغشي المنازعات الاقليمية واقتداد الازمات في العلاقات بين الشمال والجنوب .

ومن الواضح في هذا الصدد ، أن ما يسمى أزمة التعددية هي أكبر من مجرد أزمة في أحد أساليب التعاون الدولي ، فالأمر يتعلق بمصادقية نظام التعاون والامن الجماعي ذاتهما ، والبديل هو قبول تقنين القوة كاسلوب في السياسة الدولية .

ولهذا ، ينبغي في مجال الامم المتحدة أن ينزع أي اصلاح الى تعزيز أول هذين الخيارين : أي تعزيز دور المنظمة كجهاز مسؤول عن تدعيم السلم والامن والتعاون ، وحل المشاكل المتعلقة بالتنمية في اطار المسؤولية الجماعية والعمل الجماعي . ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يرحب في هذا الصدد بأي اصلاح يهدف الى تحسين فعالية الامم المتحدة والى اطفاء مزيد من الديمقراطية على عملية اتخاذ القرارات فيها . ولكن اذا أدت بنا مشاكل المنظمة المالية المحزنة الى اوضاع تتعارض مع اطفاء مزيد من الديمقراطية على النظام ، فلا يجوز أن نتردد في اختيار نظام أكثر ديمقراطية واستقلالا وان كان أكثر تقشفا ، ولكنه لا يتيح لأي دولة سلطة اتخاذ قرار في مصير المنظمة على أساس مساهمتها الاقتصادية .

ان الظروف الراهنة تتطلب تعزيز السلم والامن الدوليين . ويؤدي استمرار النزاع في الشرق الاوسط والتأخير في البدء في عملية المفاوضات الى زيادة العنف . ولا يمكن ان تقوم التسوية العادلة الدائمة التي تأخذ في الحسبان كفالة الحقوق والضمانات للجميع إلا على الجمع بين ثلاثة عوامل موضوعية ، وهي استعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه بما فيها حقه في اقامة دولته الحرة ذات السيادة ، والانسحاب من جميع الاراضي المحتلة ، والاعتراف بحق اسرائيل وجميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا بما يتفق مع احكام القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن .

والامتثال لمبدأ عدم التدخل هو التزام أساسي من التزامات التعايش الدولي وهو منو لا يمكن ان ينفصل لحق تقرير المصير .

ونحن نؤيد ايجاد تسوية عاجلة في افغانستان عن طريق انسحاب جميع القوات الاجنبية واحترام استقلال الشعب الافغاني وعدم انحيازه . كما نؤيد الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاجنبي من قبرص ونؤكد حقها في السيادة وفي سلامة اراضيها . ونقترح اجراء تسوية سياسية قائمة على التفاوض في كمبوتشيا ، بما في ذلك الحث على انسحاب القوات الاجنبية في وقت قريب والحفاظ على وحدتها القومية واستقلالها .

وتشكل أعمال التدخل في أمريكا الوسطى العقبة الرئيسية أمام جهود السلام التي تبذلها مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . إلا أن مجموعة كونتادورا ملتزمة أمام التاريخ بنشر السلام في أمريكا الوسطى ولن تتوقف جهودها ، ومن الضروري أن تواصل العمل على ايجاد الظروف المواتية لعقد اتفاقات سلمية . ولهذا فمن الضروري أن تتوقف جميع أعمال التدخل والقمع والعنف التي يمكن أن تزكي جذوة العنف من جديد وتؤدي الى تصاعد المنازعات .

وفيما يتعلق بهذه المشكلة الخطيرة ، تؤكد حكومة بيرو بوضوح من جديد تضامنها مع شعب وحكومة نيكاراغوا فيما يتعلق بأي عمل من أعمال التدخل والعدوان ، واننا ندعو الى الوقف الفوري لجميع الانشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها ، واحترام الشرعية الدولية التي أكدتها فتوى محكمة العدل الدولية الاخيرة .

وفي جنوب الأطلسي فإن استمرار الوجود العسكري البريطاني في جزر مالفيناس واستمرار احتمالات تصاعد التوتر يجعلان من الضروري البدء في المفاوضات التي دعت إليها الجمعية العامة بأسرع ما يمكن بهدف التوصل إلى حل حاسم للمشكلة مع احترام حقوق الأرجنتين الشابتة في السيادة .

وفي الجنوب الأفريقي تدور الآن المعركة الأخيرة ضد الاستعمار والعنصرية . ويتمين على أمم وشعوب افريقيا الشقيقة أن تدرك أن التاريخ ليس وحده في صفها ، وإنما نقف إلى جوارها نحن جميعا ممن نؤمن بالمساواة بين الأجناس وبحق جميع الشعوب في الاستقلال والحرية .

وقد أقامت حكومة بيرو تعبيرا عن هذا التضامن في الكفاح ، علاقات دبلوماسية مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) طليعة كفاح شعب ناميبيا ، وممثله الشرعي . ومشاركة بيرو في الأجهزة التي انشئت في هراري هي دليل على مشاركتنا التامة في الالتزام الذي أعلن في مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بتقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة الضروريتين لسوابو ولحركات التحرير في جنوب افريقيا . ودول خط المواجهة في نضالها الذي يوشك أن يتكلل بالنصر رغم ما يوضع في سبيله من عقبات الانانية والملك والعناد .

ونحن نشعر بقلق عميق للاتجاه السلبي في الحالة الدولية . ومع ذلك ، يشجعنا اقتناعنا بأننا لا نقف وحدنا في نضالنا . فنحن نرى اتجاهات سياسية متزايدة دوماً داخل البلدان المصنعة ضد الحرب واستخدام القوى وأعمال التدخل ، أي بعبارة أخرى ضد أي نوع من أنواع الأعمال الامبريالية . لكن أكبر تشجيع لنا ينبع من قوتنا نحن ومن شعوبنا ، ومن نضالنا الذي لا يقهر من أجل عالم أكثر عدالة وأكثر حرية ، ومن قدرة شعوبنا على التضحية والتضيق من أجل تعزيز نضالنا من أجل الاستقلال الاقتصادي ، ومن قدرتنا على العمل الجماعي كعامل للتغيير الاجتماعي في العلاقات الدولية .

ونحن بلدان عدم الانحياز تشكل قوة هامة في العالم المعاصر . وإذا كانت اتفاقيتا يالتا وبوتسدام لم تتجدد نوصهما بمرور الزمن ، وإذا كانت الحرب الباردة لم تنجح في تقسيم العالم الى مناطق نفوذ شابتة ، وإذا كان الاستعمار لم يعش على الصورة التي كان يحلم بها المستعمرون ، وإذا كانت الأمم المتحدة لم تعد أداة خالصة للدول الكبرى ، فإنما يرجع بقدر كبير الى الدور الذي لعبته حركة عدم الانحياز في سنوات وجودها الخمسة والعشرين .

وقد عزز هذه العملية المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في زمبابوي ، وأكد من جديد أهمية حركة عدم الانحياز بوصفها اختياراً صالحاً لشعوبنا لتأكيد استقلالها وتأمين مصيرها وان بلدان عدم الانحياز ، ومعظمها قد خبر ماضياً استعمارياً ، وهي تواجه اليوم هيكلًا غير منصف للسلطة السياسية والعسكرية ، يتعين عليها الآن أكثر من أي وقت مضى ان تفي بواجبها التاريخي في تعزيز وحدتها والتغلب على المشكلات التي تحول بين شعوبنا وبين ما تصبو اليه من عالم أفضل وأكثر عدالة .

وببيرو ملتزمة تماماً بذلك العمل المشترك ، وتتضامن مع جميع شعوب العالم التي تشاطرها نفس الاخلاص للسلم والحرية والديمقراطية والعدالة .

السيد اميغا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ها نحن نلتقي هنا

مرة ثانية في هذا المحفل الهام بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والاربعين للجمعية

العامّة في سنة ١٩٨٦ وهي السنة التي أعلنت سنة دولية للسلم . وانني أتمنى السلم لكم - سيادة الرئيس ولكل الوفود ولكل الأمم ، وأتمنى أن يعم السلم كوكبنا . فنحن لنا في حاجة الى تطهير النفوس لنذكر حلم الانسان بأن يسود السلم بين كل البشر وكل الشعوب . أفليست أمنيتنا جميعا أن نتمكن من القضاء تماما على بؤر التوتر من أرجاء العالم ؟ وإلا فماذا يمكن أن يكون معنى الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، اذا كنا منسجمين في انكار حق البعض في التنمية ، ونسعى للبقاء على سيطرتنا على الآخرين ، واذا ما استمر هذا السباق المحموم على التسليح ؟ هل يمكن لمنظمتنا يوما أن تحقق ما أنشئت من أجله ألا وهو صيانة السلم والأمن في العالم ؟ لعل الأعضاء يتفهمون مدى حيرتي في مواجهة هذا المسرح المعقد الذي هو عالمنا ، وفي اضطلاع بدور ثانوي في مسرحة يحول فيها غباء الانسان دون تحقيق عالم السلم الذي يصبو اليه .

في العام الماضي ، أشار الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمتنا أملا كبيرا في بداية جديدة للعلاقات الدولية . ويجب أن يكون الاحتفال بالسنة الدولية للسلم نقطة تحول في هذه البداية الجديدة ، وهي تتطلب تفكيراً جديدا بشأن دور منظمتنا .

ان الأعضاء المؤسسين الذين شهدوا المآسي التي نشرت بذور الموت والدمار على وجه الأرض ، قد خصموا لصون السلم مكان الصدارة في ميثاق المنظمة التي ننتمي اليها جميعا .

أفلم نعلن عند توقيعنا للميثاق اننا :

"نحن شعوب الأمم المتحدة ... قد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف . وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية" ؟

أفلم نعلن بتوقيعنا على الميثاق من اخلاصنا لمقاصد ومبادئ الهيئة ؟ أفلم

نتعهد :

"بحفظ السلم والامن الدولي ... وباتخاذ التدابير المشتركة
الفعالة ... وبجمع أعمال العدوان ... وبالتذرع بالوسائل السلمية - وفقا
لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي الى
الاخلال بالسلم أو لتسويتها" ؟

فهل يمكن أن يكون الاحتفال بالسنة الدولية للسلم بشيرا بتحقيق آمالنا في
تميز السلم والثقة المتبادلة بين الأمم ، وبزوغ تعاون أكثر عدلا وانصافا حتى تتمكن
منظمتنا من الوفاء بما قدر لها القيام به ؟

هل يمكن أن يعني الاحتفال بالسنة الدولية للسلم القضاء على بؤر التوتر
الحالية ؟ وهل سيكون هناك استئناف فعلي للمفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية ، وهل
سيدرك الناس أن السلم على الأرض أمر ضروري لتحقيق مصيرنا المشترك ؟

ان هذا المصير المشترك - سيدي الرئيس - يربط بين بلادي وبلادكم التي تربطنا
بها أواصر وثيقة للمداقة والتعاون . وليس من قبيل المصادفة أنكم ترأسون أعمال
دورتنا في وقت الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، فأنتم تنتمون الى بلد بل وقارة
كانت مهدا لحضارة عريقة ولديانات عظمى يدور جوهرها على الفضيلة والسلم . وانكم
بتشبعكم بفلسفة السلم ، وبنتيجتها الطبيعية وهي الحب والتسامح ، لن يكون هناك
أدنى شك في أنكم ستتمكنون من التوفيق بين الملاحظات المتباينة التي قد تبدى في
أعمالنا ، وتوجيهها في تناسق وانسجام صوب نتائج ايجابية . ولذا فإنه مما يبعث على
سرور وفد بلادي ان يهنئكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الدورة الحادية والاربعين
للجمعية العامة . ونحن نؤكد لكم استعداد وفد توغو التام للتعاون معكم في اطلائكم
بمسؤولياتكم الجسام .

اننا لم ننسى بعد الطابع المميز لدورة العام الماضي التي احتفل فيها
بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء منظمتنا . وقد استطاع السيد خايمي دي بينيس ،
بوضوح فكره واتزانه وحكمته الممتزجة بمهارته الدبلوماسية العظيمة أن ينال اعجاب
الجميع لقدرته التي ترأس بها أعمال الدورة الاربعين . ولذا أود أن أحياه تحية خاصة
وأن أشيد بهلاده .

وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالسنة الدولية للسلم ، اعتقد انه ليس هناك من ينكر الجهود التي يبذلها الامين العام لمنظمتنا معادة السيد خافيير بيريز دي كويلار لإحلال السلم في مناطق التوتر من عالمنا . وينبغي أن نشيد بالمبادرات التي اتخذها دوما ، في وقتها ، والتي تعكس تصميمه على بلوغ الغاية الرئيسية لمنظمتنا ، ألا وهي صون الامن والسلم الدوليين ، وكذلك تفانيه في العمل ، وهذه الجهود جديرة بتشجيع وتهاني حكومة بلدي ووفدها . وان اغتباطنا يزداد بعودته الى المشاركة في أعمالنا نظرا لاننا كنا قد همرنا بقلق كبير عندما علمنا بالوعكة الخفيفة التي منعتنا من الاضطلاع بكامل مهامه . لذلك ، نتمنى له من كل قلوبنا أن يسترد صحته وحيويته حتى يستطيع أن يواصل المهمة التي كرس نفسه لها على رأس الامانة العامة لهذه المنظمة .

ولن يكون للسلم الذي نصبو اليه جميعا من خلال احترامنا لميثاق الأمم المتحدة أي مغزى اذا غاب عن أذهاننا ان هذا السلم ينبغي أن يسهم في تحقيق ازدهار الانسان في كل جوانب حياته .

لهذا يبدو من المناسب أن نتذكر مرة أخرى هذه الحقيقة الاساسية مستشهدين بما جاء على لسان أميننا العام عندما قال :

"عندما نسعى لكي نحقق معا مثل الميثاق ومقاصده ، ينبغي أن نحرم على ألا ننسى نوعية العالم الذي نسعى لإقامته . والسبب النهائي لكل أعمالنا ، ألا وهو الانسان كفرد يعترف له إعلان حقوق الانسان بحقه في نظام اجتماعي ودولي يسمح بأن تحترم حقوق الانسان وحياته الاساسية احتراماً كاملاً" .

ويبدو أن نوعية العالم الذي نريد أن نعيش فيه قد غابت عن نظرنا وكذلك السبب الاساسي لوجودنا على هذا الكوكب . وإلا فكيف نفسر عجزنا عن حسم مشاكل مثل الفصل العنصري في جنوب افريقيا والاحتلال غير الشرعي لناميبيا وكمبوتشيا وأفغانستان والحالة في الشرق الاوسط والحرب بين ايران والعراق والحالة في كل من كوريا وأمريكا

الوسطى وسباق التسلح وتخلف البلدان الفتية ضمن أمور أخرى . أجل ، لابد أن ينتهي الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، فقد نسينا في أحيان كثيرة أن الهدف الأساسي لكل انشطتنا هو الانسان .

اننا كثيرا ما ننسى اننا وقعنا على ميثاق الأمم المتحدة او اننا انضمامنا اليه ، واننا بذلك أعلننا :

"ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره" .

وكثيرا ما ننسى أن حقوق الانسان عالمية في طبيعتها وأنها متأصلة في الجنس البشري وانها لا يمكن أن تختلف باختلال لون البشرة . وكما قال الجنرال ناسينبي اياديما ، الرئيس المؤسس لتجمع الشعب التوغولي ورئيس الجمهورية :

"لا تستطيع توغو أن تتفاض عن حالة الظلم والقهر التي تسود الآن في هذه المنطقة ، حيث يبقى نظام غير جدير بالانسان ومناف لروح العصر ومتناقض مع كل الاخلاقيات نتيجة لاعمال عنف لا مثيل لها يمارسها ضد شعب ليست له من جريمة سوى لون بشرته" .

لهذا فإن حكومة توغو تناشد المجتمع الدولي بأسره أن يعبئ كل موارده للقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . فإلى متى يرفض المجتمع الدولي للتحدي الذي توجهه جنوب افريقيا؟ ان كل الدلائل تجعلنا نعتقد أن هذا النظام سيستمر في ازدياد المجتمع الدولي ما دام يستطيع الاعتماد على تفهم بعض البلدان التي ترفض اتخاذ اجراءات ضده . ولهذا لم يتحقق بعد الفرض الذي ترمي اليه قرارات الأمم المتحدة التي تطلب الى كل الدول إنهاء العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها مع نظام بريتوريا بغية توقيف العقوبات الفعالة على جنوب افريقيا لإجبارها على التخلي عن سياسة الفصل العنصري . فالشركاء الرئيسيون يستترون وراء دساتيرهم ووراء الرأي العام لديهم وان كان هذا الرأي العام قد أيد القضاء على سياسة الفصل العنصري . ولقد لخص الشاعر الافريقاني بريتن بريتنباخ بمدق هذه الحالة حيث وصفها بقوله :

"ان نظام الفصل العنصري لم يبق الا لان العالم لم يسمح له بالبقاء وهو يزدهر ويلقى القبول والتشجيع والتغذية والتسليح والنجدة عند الاقتضاء لانه يفيد الشركاء التجاريين لجنوب افريقيا والمستثمرين فيها" .

ومع ذلك فإنه مما يثلج الصدر أن نلاحظ أن المجتمع الدولي قد زاد من ضغوطه السياسية والاقتصادية على النظام العنصري . ولابد من كشف هذه الضغوط ومن تنفيذ الجزاءات الالزامية الشاملة . ونحن نحیی لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي التي وافقت بما يشبه الاجماع في بداية شهر آب/اغسطس على فرض جزاءات اقتصادية على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وذلك في أعقاب الحظر التجاري الذي اعتمدته مجلس النواب الأمريكي .

ولابد من تشجيع القيود التجارية التي قررت فرضها على نظام الفصل العنصري وكندا والبلدان الاسكندنافية وبلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وغيرها حتى يمكنها أن تبلغ غايتها .

ونحن نشيد بتلك الحكومات لما أظهرته من تصميم وما اتخذته من تدابير في هذا الصدد . كما ينبغي الاشارة بالموقف الشجاع الذي اتخذته دول خط المواجهة وبعض دول الكومنولث . ولابد من مضاعفة هذه التدابير بعد أن اتخذت حكومة بريتوريا تدابير اضافية لتعزيز قوانين الطوارئ التي فرضتها يوم ١٢ حزيران/يونيه والتي تمنح رؤساء قوات الشرطة المحلية سلطات واسعة مثل اعتقال المناضلين المناهضين للفصل العنصري وفرض حظر التجول في المناطق التي يعيش فيها السكان السود وتحريم الأنشطة السياسية وفرض القيود على حرية الصحافة .

لقد آن للدول التي رفضت حتى الآن اعتماد جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا ان تفعل ذلك . كما آن أن تفهم الدول التي مازالت لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع نظام بريتوريا العنصري انها هي التي تؤيد وتشجع الفصل العنصري ولا تبدي احتراماً لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، ورغم انتهاك كرامة الانسان في جنوب افريقيا . وكذلك آن أن تفهم جنوب افريقيا ان الفصل العنصري يلفظ أنفاسه

الآخيرة وأنه لابد من أن تتخذ فورا تدابير للقضاء عليه بالوسائل السلمية . وإلا فإن موقفا سينشأ لا إزاء أن أكون المنتهز به - سيتمكن فيه الشعب الأسود من إقامة المجتمع المتعدد الأعراق والمتكافئ وسط حمام من الدم .

هذا هو الامتناع المروع الذي خلى اليه السيد شريكات رامفال ، الأمين العام للكونغرس عندما قال في المؤتمر الأخير الذي عقد في باريس بشأن الجزاءات ضد جنوب أفريقيا :

"... لقد تغيرت الأمور خلال عشر سنوات . ولابد من أن ينتهي الفصل العنصري ... وسوف ينتهي ، عند الاقتضاء من خلال نضال دام تصل تكلفته البشرية إلى الملايين من الضحايا ، الذين ستكون لسكرات موتهم أمداء في كل ركن من أركان عالمنا المتعدد الأعراق" .

فما من فرد وما من شعب يمكن أن يتحمل إلى ما لا نهاية طغيان فرد آخر أو شعب آخر . وما من شعب يمكن أن يقف مكتوف اليدين وهو يشهد دماره بعينه .

إن التاريخ حافل بالعبر والدروس المفيدة ، وينبغي للبلدان التي تحمي الآن بشكل خفي أو علني نظام بريتوريا العنصري أن تتذكر كفاح شعوبها لاستعادة حقوقها .

فلننهض ونتخذ بشجاعة الخطوات المناسبة لكي نقيم ملجأ للمجتمع المتكافئ والمتعدد الأعراق قبل أن يفوت الأوان . ولنشأمل سبب وجودنا على هذا الكوكب والفرض من وجودنا هذا ، وعندئذ سنعي الحاجة لأن نتحرر من غريزة الرغبة في الإثراء والسيطرة التي ننكر من أجلها على السود في جنوب أفريقيا أن يتمتعوا بحقوقهم كبشر .

وينبغي ألا نخسى كلمات الرئيس إياديما التي قال فيها :

"يجب أن نتذكر أن على البشرية جمعاء أن تكفل لكل الأفراد ظروف حياة إنسانية" .

فلنبذل إذن الجهد اللازم لأن تكفل لكل أبناء جنوب أفريقيا ، سواء كانوا من السود أو البيض أو الملونين أو الهنود ، ظروف المعيشة الإنسانية ، وذلك بأن نصدق ناقوس النهاية لممارسة الفصل العنصري البغيض . وأفريقيا مستعدة من جانبها للنهوض

بمسؤوليتها ، ليس بقبول اصلاح أو تحديث أو أي تغيير شكلي للفصل العنصري ، وإنما بالقضاء التام عليه . وكما أعلن أوليفر تامبو ، المناضل الشجاع الذي ينتمي اليه المؤتمر الوطني الافريقي :

"ينبغي أن نجعل نظام جنوب افريقيا نظاما غير قادر على الاستمرار

وأن نجعل الفصل العنصري غير قابل للممارسة" .

وبشأن موضوع الجنوب الافريقي أيضا ، لا يزال نظام بريتوريا العنصري يفرض هيمنته على شعب ناميبيا . ومن أجل ادامة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا عن طريق الحل الداخلي المزعوم ، زادت حكومة جنوب افريقيا ولا تزال تزيد من العقبات التي تضعها على طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الامم المتحدة لاستقلال ذلك الاقليم . واستمرت فوق ذلك ، في أعمال تدخلها المسلح ضد بلدان خط المواجهة بتشجيع ممن يؤيدون جماعات المتمردين التي ترهق كاهل تلك الدول . وكما هو الحال بالنسبة لنظام الفصل العنصري لآبد من ممارسة ضغوط على حكومة بريتوريا لارغامها على العدول عن آخر مناوراتها الاستعمارية الجديدة التي تمثلت في انشاء حكومة مؤقتة ، والتسليم بأن الطريق الصحيح الوحيد هو منح الاستقلال بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، دون أي ربط بانسحاب القوات الكوبية من انغولا . ويجب أن يحدونا الأمل ، في هذه السنة الدولية للسلم ، في ظهور ناميبيا المستقلة التي يعيش فيها الناميبيون في سلام .

ومن الملائم في هذا الصدد أن نعيد الى الأذهان منطوق الفقرتين ١ و ٦ من اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ونصهما :

"١- ان اخضاع الشعوب لاستعباد الاجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل انكارا لحقوق الانسان الاساسية ، ويناقض ميثاق الامم المتحدة ، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين .

"٦- كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الاقليمية لأي بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه" . (القرار ١٥١٤ (د - ١٥)

وتلك الاحكام تجد أساسا لها في ميثاق الامم المتحدة ذاته ، في الفقرة ٢ من المادة الاولى التي تعلن أن أحد مقاصد الامم المتحدة هو

"انماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الاخرى الملائمة لتعزيز السلم العام" .

ومن الضروري استعراض بعض الاحكام الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وميثاق الأمم المتحدة حتى نبرز مرة أخرى التناقض بين التزام الدول بالأمم المتحدة والسلوك الفعلي لتلك الدول . فنحن نشهد في كل مكان في العالم أعمال العنف في حين أنه ينبغي أن تميل أعمالنا ناحية البحث عن السلم . ويتكرر ذلك لدرجة تدعونا الى أن نتساءل عما اذا كان البشر قد تناسوا احكام الميثاق وقد ملبت لبهم سطوة القوة التي تجيء في أعقابها الكراهية والتعصب والرغبة في السيطرة . ومن المؤسف أن العالم يسوده امتهان حقوق الانسان - في ناميبيا ، وتشاد ، والمحمرء الغربية ، وكمبوتشيا ، وافغانستان ، والشرق الأوسط ، وكوريا ، وأمريكا الوسطى .

ولاتزال مشكلة حق الشعوب في تقرير مصيرها قائمة بمسورة أوضح من أي وقت مضى في ناميبيا ، وهي اقليم كان ينبغي أن يحمل على استقلاله منذ زمن بعيد . وينبغي أن تتضافر جهود جميع الدول المحبة للسلم وكل الدول التي تقدر حقوق الانسان والشعوب لتضمن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) حتى يتسنى لشعب ناميبيا أن يمارس حقه في تقرير المصير وأن يحرز الاستقلال .

وفي تشاد لايزال جزء من أراضي ذلك البلد يزرع تحت السيطرة الأجنبية ، وتأمل حكومة توغو التي ترحب بتأييد معظم جماعات المعارضة للحكومة الشرعية في نجامينا أن يستعيد كل الشعب في تشاد قريبا السيطرة على كامل أراضيها داخل الحدود المعترف بها دوليا حتى يتسنى في نهاية المطاف إعادة السلم والوثام من جديد . ذلك ما نتمناه لذلك الشعب الذي يعاني في هذه السنة الدولية للسلم .

وفي افريقيا أيضا ، لايزال الشعب الصحراوي يسعى للحصول على حقه في تقرير المصير . وقد سلم له الجميع بهذا الحق ، واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قرارات بذلك ، من شأنها التعجيل بعملية تقرير المصير . وحكومتي ترحب بالجهود التي يبذلها السيد عبده ضيوف الرئيس السابق لمنظمة الوحدة الافريقية والسيد خافيير بيريز دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ أحكام تلك القرارات . وحكومتي تناشد الاطراف المعنية العودة الى المفاوضات بموجب شروط ملائمة للتوصل الى حل سلمي لذلك النزاع .

وهناك شعبان آخران يتعرضان لانتهاك حقوقهما ومبادئ الميثاق وهما شعبا كمبوتشيا وافغانستان . ويتابع بلدي بكثير من الاهتمام تطور الحالة في كمبوتشيا . وقد برهن شعب كمبوتشيا بمواصلة كفاحه الباسل لمقاومة قوات الاحتلال الاجنبية على تصميمه القوي على أن يعيش بحرية وأن يستعيد السلم الذي انتزع منه . وهذا التصميم على السلم هو ما يفسر تشكيل حكومة الائتلاف الثلاثي بقيادة الامير سيهانوك بفرض استكشاف وسائل جديدة لحمل السلطة المحتلة على الانسحاب ومن ثم وضع نهاية للإحتلال المخالف للقانون الدولي ولمبادئ الميثاق . وتوغو بوصفها بلدا محبا للسلم والحوار قد أعربت عن أملها دوما في التوصل الى حل عاجل لمشكلة كمبوتشيا . ولذا فقد أعربت دائما عن تأييدها للإقتراحات الحكيمة التي قدمتها الجمعية العامة والامير سيهانوك التي تهدف الى مجرد احترام مبادئ الميثاق حتى يمكن اعادة السلم الذي يصبو اليه الشعب الكمبوتشي . وقد طرح الشعب الكمبوتشي المصمم على استعادة سلمه المفقود اقتراحا آخر يتألف من ثمان نقاط ، تشكل الشروط اللازمة لتحقيق تسوية سلمية للمشكلة . وذلك الاقتراح يستلهم الرغبة المخلصة لدى الشعب والحكومة الائتلافية الكمبودية بقيادة الامير سيهانوك - الذي نشيد بمشاعره الانسانية العميقة - لايجاد حل سياسي للمشكلة . ويستند الاقتراح الى مبادئ منظمنا التي تتجسد في القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في السنوات الاخيرة .

وتود توغو حكومة وشعبا أن تعرب عن تأييدها للمقترحات الاخيرة التي قدمها الشعب الكمبوتشي ، وأملها في أن تجد استجابة مرضية حتى يمكن اعادة السلم لتلك المنطقة في هذه السنة التي تحتفل فيها منظمنا بالسنة الدولية للسلم . وفي هذه السنة الدولية للسلم يجب أن يؤيد المجتمع الدولي ذلك الاقتراح بغية حل المشكلة التي طال أمدها .

ونفس الشئ ينطبق على الحالة في افغانستان . فهناك أيضا شعب لا يرغب إلا أن يعيش في سلم ولكنه يعاني منذ ما يزيد على ست سنوات حالة الحرب . ويجب أن تنسحب من افغانستان القوات الاجنبية التي يمكن أن تصل الى أي مدى لترسيخ هيمنتها . ويجب أن

تبذل المنظمة أقصى ما في وسعها لتحقيق من تنفيذ ما اتخذته من قرارات في هذا الصدد . وترمي المفاوضات غير المباشرة بين باكستان وأفغانستان إلى حل مشاكل الملايين من الأفغان الذين هجروا ديارهم بحثاً عن السلم في البلدان المجاورة . لذا ، فقد حان الوقت لأن تنسحب كافة القوات الأجنبية من ذلك البلد . ويمكن أن يؤدي هذا الانسحاب في الوقت نفسه إلى حل مشكلة اللاجئين . وكان إعلان السلطات السوفياتية عن قرب انسحاب جانب من هذه القوات بادرة للنوايا الحسنة لحل المشكلة . ويحدونا الأمل في إمكانية سحب القوات المحتلة تماماً في وقت قريب حتى يتاح للشعب الأفغاني أن يتمتع بحقوقه كاملة .

وفي الشرق الأوسط يجب أن نواجه حقيقة أن الجهود الدبلوماسية لحل مشكلة المنطقة لم تمل إلى نتيجة . وتلك المشكلة التي تدور حول مسألة فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي والحرب الأهلية في لبنان يجب حلها في إطار مؤتمر دولي يحظى بتأييدنا . ومشكلة الشرق الأوسط واحدة من أخطر التحديات التي تواجه مصداقية منظمتنا . وتطور العلاقات بين الأطراف المعنية يعطي بارقة أمل في إمكانية حل المشكلة . وبغية تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة تضمنه القوات العظمى وغيرهما من الدول ذات المصلحة وعلى الأخص فرنسا والمملكة المتحدة ، يجب أن يجد المؤتمر الدولي بشأن فلسطين حلاً لثلاث مشاكل رئيسية : الأولى ، إقامة دولة فلسطينية على أساس قرار الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين ، والثانية الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والثالثة حق كل الدول في المنطقة بما في ذلك إسرائيل ، في العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها .

ومن الضروري ايجاد حلول عاجلة لهذه المسائل التي تشكل لب القضية الفلسطينية . ومما يزيّد هذه القضية الازلية تعقيدا هو تفاقم التناحر في لبنان . فما زالت الاشتباكات المسلحة بين الفرق المتعارضة في هذا البلد تشكل عائقا أمام وقف الحرب الاهلية . وتعتقد الاتفاقات لوقف اطلاق النار الواحد تلو الآخر ولكنها لا تُحترم وما زال الشعب يعيش في حالة غليان مستمر . ومن الضروري أن نوفر كل الامكانيات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لكي تظطلع بمهامها على الوجه الصحيح ولكي تتمكن منظمنا من بلوغ هدفها الاساسي الذي انشئت من أجله . ويجب أن يكون هناك تعاون أنشط وأصدق وأوثق بين الدول المعنية والزعماء اللبنانيين بحيث يتسنى في النهاية احلال السلم في هذا البلد . اننا نناشد اللبنانيين أنفسهم أن يتجاوزوا أوجه التناحر بينهم وأن يفكروا في تضييد الجراح التي يشنون بها هذا البلد الذي كان موضع اعجاب الجميع . وفي هذا الصدد ، ترحب توغو بالاتفاق الذي توصل اليه المسلمون والمسيحيون في ٣ ايلول/سبتمبر لاعتماد ميثاق وطني يضع حدا للحرب الاهلية التي استمرت ١١ عاما .

وفي جنوب غرب آسيا ، وهي منطقة ليست بعيدة عن الشرق الاوسط ، يخوض بلدان شقيقان صراعا رهيبا . وفي الوقت الذي أصبحت فيه الشعوب تدرك الحاجة الى زيادة التعاون بين الدول ، يؤسفنا أن يؤدي الافراط في حب الوطن الى حرب ما بين دولتين ينبغي لهما العيش في سلم . وما زالت هذه الحرب تمنعهما من الوصول الى مائدة المفاوضات . لقد دخلت الحرب بين العراق وايران عامها السابع ، وهي حرب لا معنى لها . ولقد حان الوقت لكي يقدر الطرفان ما أصابهما من الخسائر الهائلة في الارواح والممتلكات المادية ، ويدركا أن آمال تحقيق الانتصار العسكري هي مجرد أوهام . ويجب تشجيع الجهود التي يبذلها الأمين العام والمؤتمر الاسلامي والبلدان التي تقيم علاقات ودية مع الشقيقين المتناحرين بغية أن تكتسب السنة الدولية للسلم التي نحتفل بها هذا العام بعض المعنى لدى شعبي العراق وايران .

ومن على هذا المنبر وبالنيابة عن حكومة توغو وشعبها ، نناشد من جديد حكومتي العراق وايران أن تفكرا في شعبيهما اللذين لا يودان سوى العيش في سلم . ولقد قال الرئيس اياديما :

"نأمل أن يحل السلم في العالم لكي يتسنى الافراج عن الموارد الهائلة التي تنفق في الحروب الآن ولكي تسود العالم مشاعر الاخوة الحقيقية والعدل والمساواة وتحترم كرامة كل البشر" .

ويجب على تجار السلاح أيضا أن يدعموا هذه الرغبة وان يكفوا عن توريد الاسلحة للطرفين المتحاربين .

ونود أن نؤكد من جديد تأييدنا لجهود الوساطة التي يبذلها الامين العام وأن نشجعه على مواصلة ايجاد حل سلمي لهذا الصراع .

وفي مكان آخر من آسيا ، مازال الشقاق يفرق بين صفوف شعب كوريا منذ أكثر من ٤٠ عاما . فإلى متى تظل الاسر مفارقة ؟ وهل يود المجتمع الدولي أن يقر هذا الانقسام العارض المؤقت ؟ لا نعتقد ذلك واننا على يقين من أن جميع الاطراف مستمكن من استخلاص العبر من أخطاء الماضي . وفي هذا الصدد يساور حكومتي الشك في استصواب قبول شطري كوريا في الامم المتحدة . فقبولهما كعضوين منفصلين في المنظمة سوف يخلق حالة مماثلة لحالة نعرفها جميعا ، أي ترسيخ وجود دولتين منفصلتين ، وقبول أمر واقع سوف يعرقل جديا اعادة توحيد الشقين التي يتوق اليها الشعب الكوري .

ومن المأمول أن تحظى الرغبة التي يبديها أبناء كوريا الشمالية في اجراء الحوار بهدف اعادة التوحيد بالاستجابة من جانب الاطراف المعنية بغية تنفيذ الخطة ذات النقاط الثلاث التي يقترحونها والتي تهدف الى تشكيل جمهورية اتحادية ديمقراطية تسمى كوريو ، اذا ما احتفظ كل شطر من شطري كوريا ، في مرحلة أولى ، بنظام الحكم الذي يختاره قبل الانتقال الى المرحلة النهائية وهي مرحلة اعادة التوحيد . ونحن نؤكد من جديد دعمنا لهذه الخطة ، ونأمل أن تتطور وتزداد الاجتماعات التي تعقدتها الهيئات الانسانية والاقتصادية المختلفة في كلا البلدين كي تتوصل الى تسوية عاجلة لهذه المسألة لكي يستتب السلم في شبه الجزيرة الكورية .

وفي أمريكا الوسطى ، تزداد الحالة سوءا يوما بعد يوم مما يعرض للخطر السلم والامن في ذلك الجزء من العالم . ومن المؤسف ان الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا لانهاء الصراع بين الاشقاء لم تلق الصدى المنشود . واستمرار هذه الحالة سوف يقلل كثيرا من فرص التوصل الى حل لمشاكل هذه المنطقة عن طريق المفاوضات ويقضي عليها . وتناشد توغو من جديد الاطراف المعنية لبدء حسن النية واحترام مبادئ وأهداف منظماتنا لكي يحل السلم في هذه المنطقة .

وبالاضافة الى الصورة القاتمة للحالة السياسية في العالم ، هناك آفة تهددنا جميعا وتتعاظم خطورتها يوما بعد يوم وتتمثل في الارهاب الدولي . وليس من قبيل المصادفة ان تتفق وسائل الاعلام على اعتبار الارهاب آفة العصور الحديثة ، فهو يضرب دون تمييز ويؤدي الى مقتل ضحايا أبرياء ويسبب الدمار والخراب .

ان الارهاب جريمة بحق الانسانية سواء كان مرتكبه أفرادا أو جماعات أو دولا ومهما كانت دوافعه . والارهابيون مجرمون وينبغي مكافحتهم وادانتهم كمجرمين من جانب المجتمع الدولي بأسره ، لان في ذلك بقاء المجتمع المتمدن واستمراره . وتضم توغو صوتها الى كل الاصوات التي تتعالى في شتى بقاع العالم لادانة هذه الآفة وندعو كل الدول الى التعاون الوثيق من أجل القضاء عليها .

ويتضح من تحليل الحالات المختلفة التي استمرضاها ان تطور تلك الحالات انما يرجع سببه الى تطور الاسلحة . صحيح ان مقتنيات الدفاع الوطني تبرز وجود الاسلحة والجيوش في كل بلد ولكن هذه المقتنيات تشجع للأسف الاتجار بالاسلحة على حساب الاعتبارات الاجتماعية والانسانية والاخلاقية التي ينبغي أن تتغلب على منطق تحقيق الارباح والدوافع السياسية والايديولوجية . ونحن ، للأسف ، نشهد سباقا للتسلح يزييد من أسباب دمارنا ودمار الانسان الذي نسمى الى حمايته . أنى يقودنا غرور الانسان قبل ان ندرك ، كما قال الرئيس ابيديما :

"ان طلقات الخيران تسبب الخسائر بين الافراد دون تمييز . ولا تفرق القنبلة النووية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . ولا تختار

الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ضحاياها ، فهي تضرب دون تمييز . ولذلك ، يشكل السباق المحموم نحو التسلح النووي خطرا على الانسانية بأسرها وعلى الفقراء والأغنياء وعلى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء" .

لذلك ، ينبغي أن نلتزم جميعا بإنهاء سباق التسلح هذا عن طريق الدعم الفعال للحملة العالمية لنزع السلاح .

وفي هذا السياق ، فإن الجهود التي تبذلها بلادي ورغبتها في توفير استضافة مقر المركز الاقليمي لنزع السلاح والسلام يعكس بوضوح هذا الالتزام . ويطيب لنا أن نتقدم بشكرنا الخالص الى المجتمع الدولي بأسره لاختياره توغو لاستضافة هذا المركز الاقليمي الهام . ونحن نعمل على سقاء كل الأمم المحبة للسلام للمساهمة في حسن ادارة هذا المركز . ولقد قمنا من جانبنا بتقديم تسهيلات مادية ومساهمة مالية لكي يتسنى للمركز البدء بأعماله . وهو يعمل على حسن نية الدول الأخرى .

إن السلام كنز مشترك يجب على كل الدول أن تعمل على المحافظة عليه في كل مناطق العالم . وينبغي أن نشدد على دور الدولتين العظميين في صون هذا السلام . ولذلك ، نأمل أن تتمكننا من الاتفاق على صيغة للتوافق السلمي تتألف فيه "حرب الكواكب" مع "سلم الكواكب" لكي نتمكن من استخدام الموارد المفرج عنها بعد تصفية الترسانات الحربية في تنمية الدول المتخلفة بغية تحقيق الازدهار الذي تصبو اليه كل شعوب العالم .

ان مئات الملايين من الاشخاص يعيشون في فقر مدقع فلا يتيسر لهم الوفاء بالمتطلبات الاساسية لحياة طبيعية يتوافر لهم فيها الغذاء والكساء والمياه والمسكن الخ .. ويحرم مئات الملايين من التمتع بمعظم الحقوق الاساسية غير القابلة للتصرف التي يعترف بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي الوقت ذاته نجد بعض البشر ممن يعيشون اساسا في البلدان المتقدمة النمو ينعمون بالرفاهية والرخاء . وهذا الامر ينطوي على ظلم يجدر تصحيحه وينبغي للانسانية أن تجد حلا لتلك الحالة بأن تفكر في اقامة نظام للتعاون الدولي يتيح القضاء على ما يشهده عالمنا من تفاوت خطير ، وقرار نظام اقتصادي واجتماعي عالمي عادل ومنصف تتوافر فيه لكل البشر على حد سواء فرص الازدهار .

ومنذ ما يربو على اثني عشر عاما ، قررت الدول الاعضاء في الامم المتحدة على اثر الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي عادل ومنصف ، حرما منها على معالجة الازمة الخطيرة التي تعمق بالعالم . وكان من المرجو الاستعاضة بذلك النظام عن القوانين البالية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع حد لما يعم من استغلال وارتباك .

واليوم ، انقضى ما يزيد على عقد من الزمان منذ اعتماد "برنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادي دولي جديد" إلا أنه مازال مجرد حبر على ورق بسبب أنانية البلدان متقدمة النمو التي تتشبث ببعض امتيازاتها .

أما الحوار بين الشمال والجنوب الذي تقرر اقامته بين البلدان الغنية والفقيرة لكفالة نمو الاقتصاد العالمي على نحو متجانس فقد تحول في معظم الاحيان الى مواجهة تتضارب فيها هتى الوان المصالح .

ومن ثم ، فما زالت الازمة المحتممة منذ سنوات قائمة حتى وان لاحت بـواد انتعاش بين حين وآخر في بعض البلدان الصناعية . بيد أنه ، من الواضح ان الانتعاش الاقتصادي العالمي لا يمكن أن يتحقق على حساب البلدان النامية ، وانه لمن قبيل الاوهام أن تعتقد بعض البلدان المتقدمة النمو أن بوسعها بناء رخائها على خراب الأمم الفقيرة .

والواقع أن الجموع الفقيرة من السكان الكادحين والفقراء في العالم الثالث هم بلا منازع شركاء في ساحة الاقتصاد الدولي ولا بد من حصولهم على جزاء عادل كي يتسنى انعاش الاقتصاد العالمي .

وبالتالي يجدر ببلدان الشمال أن تدرك تماما مدى تكافل اقتصاد كافة البلدان ، نامية كانت أو متقدمة النمو . ويجب عليها أن تتخذ التدابير المناسبة لوضع حد لما تشهده المبادلات الاقتصادية الدولية من فوضى وتقلبات لا تتأثر بها سوى اقتصادات العالم الثالث .

وينبغي بذل أقصى الجهود لوضع حد للنظام الحالي القائم على ظاهرة التبعية والذي يستمد جذوره من علاقات غير متكافئة نسجت خيوطها على امتداد حقبة الاستعمار . ان هذا النظام الذي فرض على البلدان النامية ، عندما كان معظمها يروح تحت نير الاستعمار ، هو العقبة الرئيسية في طريق نموها إذ أنه قضى عليها ، حتى بمعد نيلها الاستقلال ، بأن تظل موردا للمواد الخام وسوقا للسلع المصنعة . ومن ثم تجدد بلدان العالم الثالث نفسها تسير في ركب البلدان الغنية ، كما أنها أكثر من يشعر بحدة أشار الازمة فهي لا تتوفر على أية دينامية تتيح لها التمدد على نحو فعال لتلك الازمة ، ففي حين تنهار أسعار السلع الأساسية التي تصدرها والتي تشكل الجانب الأكبر من مواردها المالية ، ترتفع أسعار ما تستورده من سلع مصنعة ارتفاعا خياليا مما يؤدي الى تدهور معدلات التبادل التجاري بصورة خطيرة .

ومن ثم يقضى بالفشل على ما تبذله البلدان الفقيرة من جهود انمائية وتتضاعف ديونها لتتجاوز كل الحدود المعقولة . وما كانت هذه المديونية المزمنة التي تشكل عبئا ثقيلا تنوء به شعوبنا ، لتكتسي هذا القدر من الخطورة ويصبح تحملها أمرا شاقا ومضنيا على هذا النحو لو لم تكن القوى الخارجة تماما عن نطاق سيطرتنا تستغل أسعار الفاشدة وأسعار صرف بعض العملات القوية تحقيقا لمصلحتها الذاتية .

لقد انتهى الأمر بتلك القوى التي لا يحركها سوى تعطشها للكسب الى أنها لم تعد تتبين أن سداد ديوننا يرتبط ارتباطا وثيقا بتحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية في بلادنا . ألم يحن الوقت بعد كي تعمل البلدان المانحة على اقامة نظام نقدي ومالي

أفضل تنظيمًا ؟ ليس من المتعين ، كيما تسترد ديونها في الوقت المناسب ، أن تسهم في انعاش اقتصاداتنا عن طريق المساعدة على نحو فعال في تصنيع بلادنا ، والسماح لنا بأن ننتج ونبيع ، والعمل على الفاء التدابير الحماشية التي تحول دون وصول منتجاتنا الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ؟

ان العالم يجتاز منذ بضع سنوات فترة عسيرة لا يجدي فيها سوى التفاهم المتبادل والتضامن بين الأمم كافة ، كبيرة كانت أو صغيرة .

واذ أبرزت الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، المعقودة في الفترة من ٢٧ أيار/مايو الى أول حزيران/يونيه من العام الحالي ، الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا فقد خلقت ، بلا جدال ، لدى جميع الدول الاعضاء وعيا أفضل بأثار الازمة الدولية على الاقتصادات الافريقية ، مما حملها على ايمان الفكر سويا في السبل والوسائل المناسبة لمساعدة افريقيا . ان انعقاد هذه الدورة كان أمرا ضروريا بحسب لان قارتنا التي تضم للألف ثلثي اقل البلدان نموا والتي يبدو أن البؤس وجد فيها مرتعا خصبا ، تعاني مصاعب كاداء لا تُفَرَّى الى استثناء الازمة فحسب بل ترجع أيضا الى الجفاف والتصحر والمجاعة .

وقد ورد وصف بليغ للحالة الخطيرة في افريقيا في الوثيقة المقدمة من الدول الافريقية وفي كلمة الرئيس السنغالي عبده ضيوف الذي كان آنذاك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية . ومن ثم ، ليس في نيتنا أن نعيد وصفها مرة أخرى . ولكننا سنكتفي ، في هذا المقام ، بالاعراب عن اغتباطنا لان البرنامج ذا الاولوية المعني بتمحيص المسار الاقتصادي في افريقيا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ قد أخذ في الحسبان في برنامج العمل الذي اعتمدته الجمعية العامة .

وتمشيا مع برنامج العمل هذا ، تعهدت الدول الافريقية بتمويل برامج وطنية واقليمية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية وأبدى المجتمع الدولي اعتزامه دعم جهودها واستكمالها .

وستلتزم البلدان الافريقية ، كما أكدت مجددا خلال مؤتمر القمة الاخير لرؤساء

دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، بتعهداتها لانها أدركت أنه ينبغي لها أن تملك زمام مقدراتها بأيديها قبل أن تطلب المساعدة من المجتمع الدولي .

ويبقى على ذلك المجتمع أن يبني تضافته مع افريقيا ويثبت بالدليل القاطع تصميمه على النهوض بتعاون دولي يعود بالنفع على جميع البلدان دون استثناء ، ذلك أن التكافل بين أمم العالم يقتضي أن توجه جهود المجتمع الدولي ، بعد المرحلة الراهنة التي يتركز الاهتمام فيها على افريقيا القارة المتخلفة ، أن جاز هذا التعبير ، الى المناطق الفقيرة الأخرى والنظر في اقامة نظام اقتصادي عادل ومنصف .

وينبغي اتخاذ ما يلزم من المبادرات نظرا لان الامر يتعلق بكرامة الجنس البشري ومستقبل الشعوب .

وفي هذا الصدد يحضرنا قول الرئيس اياديما ما نصه :

"ان تطور العلم والتكنولوجيا في عصرنا هذا أدى الى تقارب مكان كوكبنا وزود الأمم المتقدمة النمو بوسائل خارقة لحدوث تغييرات مشهودة في حياة الانسان . ولكن ما فائدة ذلك التقدم الذي هو ثمرة ذكاء وجهد المجتمع الانساني اذا لم تكن تلك التغييرات تستهدف ، في المقام الاول ، تحسين ظروف معيشة الانسان على نحو شامل" .

ان شعوب العالم الثالث عقدت العزم على التكاتف وتكثيف التعاون فيما بين البلدان النامية تكميلا للتعاون بين الشمال والجنوب .

ومن ثم سيجري تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها لتحقيق رفاه الأمم الفقيرة .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد توغو بنتائج الاجتماعات رفيعة المستوى المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتي عقدتها مجموعة ال ٧٧ في آب/أغسطس الماضي في القاهرة ونتائج مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المعقود في هاراري .

ويسعدنا في هذا المقام ، أن نشيد بما قامت به مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز في سبيل تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ومن ثم التحرر الاقتصادي والاجتماعي لأكثر البلدان فقرا .

ويجدر بنا أيضا أن نشيد ، اشارة واجبة ، بمنظمات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ، ومن بينها ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، اللذين يسهمان مساهمة كبيرة ونافعة في تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . كما نشيد بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، التي تبذل جهودا فعالة وحاسمة في الكفاح للتخلص من الجوع ومن أجل أن تحقق بلدان العالم الثالث اكتفاء ذاتيا في مجال الأغذية .

وفي عام السلم هذا ، تمت أكثر من أى وقت مضى الحاجة لشن حملة توعية واقناع لحث الدول على الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة تجاه بني الانسان عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الانسان ، من أجل ازدهار البشر جميعا في ظل السلام والوئام . إن الاحتفال بالعام الدولي للسلام يجب أن يكون فرصة لنمغن النظر في ملوكنا ، ليتسنى لنا توجيهه لتحقيق السلام . ويجب أن نستعيد ثقتنا في منظماتنا وفي مبادئها ، ليتسنى لنا أن نخلق حقا عالميا يمكن فيه لجميع الشعوب ، مع احترام ما بينها من الاختلافات ، أن تقرر بحرية دونما قيد أشكال المشاركة اللازمة لتكاملها والتي تحفظ كرامتها وسلمها وتحقق معادتها .

فلتتعموا جميعا بالسلم .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مستمع الجمعية الآن الى كلمة

من رئيسة وزراء مملكة النرويج ، معادة الدكتور غرو هارلم برونتلاند .

أمطحت السيدة برونتلاند ، رئيسة وزراء مملكة النرويج ، التي

المنمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسميني أن أرحب برئيسة وزراء

مملكة النرويج ، معادة الدكتور غرو هارلم برونتلاند ، وأن أدعوها لالقاء كلمتها أمام الجمعية العامة .

السيدة برونتلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي بادئ ذي بدء أن أهنيكم على انتخابكم للمنصب العالي ، ألا وهو منصب رئيس الدورة

الحادية والاربعين للجمعية العامة . وانني لعلى يقين من أن عمل الجمعية سيستفيد من خبرتكم ومعرفتكم .

ان مستقبل العلاقات بين الشرق والغرب قضية رئيسية تشغل بال مكان جميع ارجاء المعمورة في بداية هذه الدورة للجمعية العامة .

ويشتمل مستقبل العلاقات بين الشرق والغرب على قضايا عصرا الحاسمة : الحرب أو السلم ، نزع السلاح أو الاستمرار في سباق التسلح ، التعاون السلمي أو المواجهة ، الثقة المتبادلة أو الريبة . كما أن علاقة الشرق مع الغرب تحدد الى حد كبير المناخ الدولي وتضع ، في الواقع ، حدودا على ما يمكن تحقيقه في ميادين أخرى ، هي بحاجة ملحة الى اهتمامنا ، مثل علاقة الشمال مع الجنوب ، والتحديات العالمية في مجالات التنمية ، والبيئة والتجارة والتمويل . ان هذه مسائل ذات أهمية أساسية لمستقبل البشرية ، ولا يمكننا ان نمضي متجاهلين ايها . ولهذا السبب ، فاننا نحتاج الى بداية جديدة للعلاقات بين الشرق والغرب ، يمكن أن تحرر الطاقات والموارد .

ولذلك يتعين حماية وصون المنجزات التي احرزت بالفعل ، مثل معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، التي تلعب حقا دورا حيويا .

ان لمفاوضات جنيف أهمية أساسية لمستقبل العلاقات بين الشرق والغرب ، ويجب أن تعطينا جوابا عن السؤال الرئيسي عما اذا كان عكس اتجاه سباق التسلح ممكنا . فبدون احراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح ومراقبة التسلح ، فان جهودنا الرامية الى الحوار والتعاون في مجالات أخرى ستحد بشكل خطير .

لم نلمس حتى الآن أية نتائج ملموسة على شكل أي تقدم حاسم في المفاوضات الخاصة بالتسلح . ولقد أيدت النرويج ، من جانبها ، الهدف العام لمفاوضات جنيف ، التي ينبغي أن تجرى بغية :

"منع سباق التسلح في الفضاء ، وانهاء سباق التسلح على الأرض ،

بالحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ولتعزيز الاستقرار الاستراتيجي" .

وما هذه النتيجة المبشرة بالخير لاجتماع القمة ، الذي عقد في العام الماضي بين الرئيس ريغن والأمين العام غورباتشوف ، إلا اتفاق على أهداف عامة من الضروري لنا أن نحافظ عليها .

ان عملية هلسنكي تحتاج بشدة الان الى حقنة فيتامين والى زخم جديد لتصبح عاملا ايجابيا فعلا في العلاقات بين الشرق والغرب . ان التقدم الذى أعلن اليوم عن تحقيقه في مؤتمر ستكهولم ليس مجرد انجاز هام فحسب ، بل انه انجاز قد ينطوى على تحقيق تقدم اكبر . واذا ما شهدنا الان تحسنا في مجال مراقبة التسليح ونزع السلاح وهو مجال حيوى ، فان هذه اللحظة قد تصبح لحظة تاريخية .

لقد اعتمد في ستكهولم جيل جديد من تدابير بناء الثقة والامن ، وقدمت تنازلات رئيسية - وهي تنازلات ستؤدي الى تخفيض المخاطر والى انفتاح اكبر والى قدرة اكبر على التنبؤ بالمستقبل في كافة انحاء أوروبا .

الا اننا بحاجة الى طموحات اسمى . فالانتظام في الحوار السياسي على اعلى مستوى بين الدولتين العظميين امر لا غنى عنه للاستقرار وامكانية التنبؤ بمستقبل العلاقات بين الشرق والغرب . ان المسائل المعلقة ، التي تعوق عقد مؤتمر قمة جديدة بحاجة الى حل عاجل الان ، لتمهيد الطريق امام تحقيق اتفاقات جديدة في جنيف .

ان العمل المضطلع به في محافل نزع السلاح المتعددة الاطراف ذو أهمية كبيرة أيضا ، سواء بوصفه تعبيرا عن اهتمام واسع النطاق من جانب الجمهور ولأنه يمهّد الطريق أمام مفاوضات عالمية بشأن اتفاقات لنزع السلاح . كما ان حظر التجارب النووية يبقى مسألة حيوية ، ولا بد من تكثيف الجهود في هذا المجال . ويحدونا الامل أن تسهم دورة الجمعية العامة هذه في التعجيل بعمل مؤتمر نزع السلاح ، ليتسنى التوصل الى اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب .

حتى الآن ، لم يتسن التوصل الى اتفاق بشأن معاهدة لحظر الاسلحة الكيميائية ، مع أنه أحرز تقدم كبير في هذا المجال . ان الاستعمال المفزع لهذه الاسلحة في الآونة الأخيرة يظهر أهمية استثمارها الى الابد .

وفي الوقت الذى نعمل فيه على انهاء سباق التسليح على الارض ، يتعين علينا أن نسمى لمنع امتداد سباق التسليح الى الفضاء الخارجى . واعتقادنا الراسخ هو أنه يجب تخصيص الفضاء الخارجى للأغراض السلمية دون غيرها . واننا نؤيد تأييدا تاما الجهود

المبدولة في الأمم المتحدة وفي مؤتمر نزع السلاح لهذه الغاية . ومما يبرهن بما فيه الكفاية على حماقة سباق التسلح ، الاختلال العالمي بين الموارد التي تنفق على التسلح وتلك المخصصة للتنمية . فينبغي أن تكون هذه المشكلة الأساسية مبعث قلق للمجتمع الدولي بأكمله . ولذلك تؤيد النرويج فكرة عقد المؤتمر الدولي المعني بنزع السلاح والتنمية في أقرب وقت ممكن .

لقد احتفل رسميا في العام الماضي بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة في هذه القاعة . وجاء الزعماء السياسيون من كافة أنحاء العالم للاشادة بالمنظمة . وقد نظر الى ذلك على أنه تعبير عن الدعم للعمل المتعدد الاطراف كمفهوم أساسي وأسلوب عمل في الشؤون الدولية .

لقد أظهرت لنا تجربة الماضي أنه ليس ثمة بديل عن التعاون العالمي في السعي نحو السلم والأمن ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أجل حماية حقوق الانسان . وبرغم كثير من التعهدات التي شهدت هذه القاعة في السنة الماضية لا يزال عدد من المشاكل السياسية والاقتصادية باقيا على جدول أعمال الأمم المتحدة ، بل ولم يكسب أي تقدم طيلة العام الماضي بشأن القضايا الرئيسية المعروضة على المنظمة . وبالإضافة الى ذلك ، تعاني الأمم المتحدة نفسها منذ فترة مشاكل مالية حادة بسبب عمليات امساك عدد من الدول الاعضاء عن دفع مبالغ كبيرة من الاشتراكات المقررة عليها . وهذا الامساك ، فضلا عن الافتقار الى انضباط في الميزانية يهدد في الواقع تهديدا خطيرا بتقويض قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار .

ان الحكومة النرويجية تلتزم بعمق بمبدأ التعددية وبوجود أمم متحدة قوية ، والحاجة الموضوعية للمجتمع الدولي اليهما اليوم أكبر مما كانت عليه حينما أنشئت هذه المنظمة منذ ٤١ سنة مضت .

ان الازمة المالية تشكل مظهرا لازمة أساسية في المصادقية ما فتئت تتفاعل لفترة من الزمن . لقد ساد فقدان عميق واسع النطاق للشقة بالأمم المتحدة من جانب كثير من الدول الاعضاء وشعوبها التي ترى أن المنظمة ليست فعالة بصورة كافية في تحقيق أهدافها الأصلية وفي خدمة مصالح أعضائها .

وحتى أشد الدعاة تحمسا للأمم المتحدة وهي بلاد كالنرويج وغيرها ، عليهم أن يسلموا الآن بأن هذه الشواغل على جانب ما من الصحة . فلا تزال القضايا السياسية والاقتصادية باقية على حالها في جدول أعمال الأمم المتحدة كما أن ميزانية المنظمة مثقلة بازدياد وتداخل لا لزوم لهما في المهام ، وتفتقر عملية الميزنة الى الانضباط المطلوب للحصول على المساندة الكاملة من جانب جميع الدول الاعضاء .

ان مهمة تجديد فعالية الأمم المتحدة ذات طبيعة سياسية في الأساس . انها تتطلب من الدول الاعضاء أن تبدي بحق أرائها السياسية لوضع تمويل المنظمة على أساس سليم ولتزويد الأمين العام بالولاية والمساندة اللتين يحتاجهما لكي يجرى في مجال

التنظيم والتوظيف والميزانية التغيرات الرئيسية الكفيلة بخفض النفقات وتحسين الفاعلية واستعادة الثقة . وأمامنا في هذه الدورة الحادية والأربعين فرمة فريسة لتحقيق هذا بالضبط . انها فرمة لا يجب ان تفوتنا .

ان امامنا تقرير الفريق الرفيع المستوى للخبراء الحكوميين الدوليين - فريق ال ١٨ - المنشأ في العام الماضي بمقرر اجماعي من الجمعية العامة لفحص ادارة ومالية المنظمة واقتراح تحسينات فيهما . وحكومة النرويج تؤيد هذه التوصيات تأييدا كاملا وتحث الجمعية على الموافقة عليها في مجموعها .

ان هذه التوصيات هي مجرد بداية لعملية اصلاح في الامم المتحدة ، عملية ستكون اليمة وسوف تستغرق بالضرورة بعض الوقت . ولا بد أن يتاح لهذا التحول أن يتم بطريقة منظمة ومسؤولة وان تتعاون الدول الاعضاء حقا تعاوننا وثيقا مع الامين العام في المهمة الصعبة التي يواجهها لتنفيذ هذه التغيرات .

وفي مطلع هذا العام تركز الاهتمام لأول مرة في تاريخ الامم المتحدة على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لقارة واحدة . وقد كانت الدورة الاستثنائية عن الحالة الحرجة في افريقيا عنصرا مهما في جهود الامم المتحدة لمساعدة البلدان الافريقية على تخطي أزمتها الاقتصادية والبيئية الخطيرة .

واستنادا الى الاعمال التحضيرية المستفيضة التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية ودولها الاعضاء ، اعتمدت الدورة الاستثنائية بالاجماع برنامج عمل للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

وقد عملنا على وضع نقطة مرجعية مشتركة تصاغ على أساس الالتزامات المشتركة لافريقيا وللمجتمع الدولي . ويجب أن يعتبر توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن هذه الوثيقة بمثابة انجاز بارز . ومع ذلك فان التقييم النهائي لتلك الدورة لا يمكن أن يتم إلا في المستقبل ، ولا بد أن تتم أعمال المتابعة بصورة نشطة على كل من المستوى الوطني والاقليمي والدولي .

واننا نشهد ، بتقدير واعجاب ، الجهود الباسلة التي تبذلها البلدان الافريقية للبدء بتنفيذ سياسات اقتصادية جديدة إلا أن التكافل حقيقة حية من حقائق اليوم . ولن تنجح البلدان الافريقية إلا اذا وافق المجتمع الدولي على استكمال جهودها بمساعدات جديدة ومتزايدة .

ان النرويج تتعهد بتقديم دعمها الكامل والمستمر لجهود التنمية الافريقية . ومن المجالات التي تفضلع فيها الامم المتحدة بمسؤوليات خاصة والتي نأمل في أن تقوم المنظمة فيها بدور حاسم ، مسألة جنوب افريقيا وناميبيا . لقد وصلت الحالة في جنوب افريقيا الى مرحلة متفجرة . فلم تعد الاغلبية السوداء على استعداد لتحمل نظام الفصل العنصرى العدواني ، وهي تطالب بحقوقها الواضح في أن يعامل أفرادها على قدم المساواة مع سائر المواطنين ، متمتعين بالحقوق السياسية الكاملة . وبدلاً من معالجة هذه المطالب المشروعة لجأت حكومة جنوب افريقيا من جديد الى الوسيلة اليائسة التي تتمثل في اعلان حالة طوارئ واعتقال مئات ممن معارضي الفصل العنصرى . وهذه السياسة لن تؤدي إلا الى اطالة أمد المعاناة ومفك الدماء في جنوب افريقيا .

ولا ينبغي أن ننسى الاحداث المأساوية أن جنوب افريقيا تواصل احتلالها غير الشرعي لناميبيا انتهاكا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد عولجت هذه القضية على نحو موسع في الدورة الاستثنائية المكركة لناميبيا في الاسبوع الماضي ، ولكنني أود أن أكرر فقط مطالبتنا حكومة جنوب افريقيا بالموافقة على تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا دون مزيد من التأخير .

ان السياسة التي تسمى الى الغاء الفصل العنصرى من خلال حوار مع حكومة جنوب افريقيا قد جربت مرارا وتكرارا دون نجاح . وقد استخلص فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس ، في تقريره الاخير ، النتيجة المؤسفة القائلة بأن حكومة جنوب افريقيا لا تبدو مستعدة لاجراء حوار حقيقي مع المعارضة وأن الضغط الخارجى أمر لا بد منه لاحداث أي تغير ملمى مرتقب وأن حكومتى تؤيد بقوة هذه النتائج .

ومع ذلك لاتزال بعض البلدان تعارض الجزاءات على أساس أنها ستزيد من معاناة السكان السود وستسبب معوقات اقتصادية للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا . ونحن لا نقلل من شأن تلك المعوقات . لكن حتى بافتراض أن الجزاءات ستسبب مضايقات على المدى القصير ، إلا أن ممثلي السكان السود يرون أن هذا الضرب من الضيق أفضل من المعاناة الطويلة التي ينطوي عليها الفصل العنصري . ونحن نعتقد أن من الحكمة الاستماع لصوت هؤلاء القادة . بل نشعر في الواقع أننا ملتزمون بذلك . لذا فإن حكومة النرويج تحث مجلس الأمن على فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا . كما نقترح أن تعقد الأمم المتحدة خطة طوارئ لمساعدة جيران جنوب افريقيا في حالة قيام جنوب افريقيا بأعمال انتقامية ضد تلك البلدان .

لقد دعت النرويج مرارا وتكرارا الى تطبيق جزاءات الزامية وشاملة ضد جنوب افريقيا . واني أغتنم هذه الفرصة لأحث البلدان التي مازالت تعارض فرض الجزاءات على اعادة تقييم موقفها .

وينبغي ألا يتخذ من عدم وجود جزاءات ملزمة ذريعة للتقاعس عن مناهضة الفصل العنصري . إن التدابير التي تتخذها البلدان فرادى أو تتخذها مجموعات من البلدان هامة بدورها من أجل توضيح استنكارها للفصل العنصري والاعراب عن تضامنها مع الذين يعملون في سبيل احداث تغييرات في جنوب افريقيا .

إن حكومتي تعتقد أن فرض حظر نفطي فعال من شأنه أن يكون تدبيرا هاما ضد جنوب افريقيا . ولهذا السبب كان من دواعي سرورنا أن استضفنا حلقة تدارس الأمم المتحدة بشأن حظر النفط التي عقدت في أوصلو في حزيران/يونيه من هذا العام ، ضمن الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس ، وقد أدرج الاقتراح الخاص بإنشاء جهاز دولي لمراقبة تزويد جنوب افريقيا بالنفط في الاعلان النهائي الصادر عن مؤتمر باريس ، ونحن نأمل أن يتمكن مجلس الأمن من تأييد هذه الفكرة بغية تحقيق حظر نفطي فعال ضد جنوب افريقيا .

وبالإضافة الى التدابير الواردة في برنامج عمل بلدان الشمال ، اتخذت النرويج عددا من التدابير من جانب واحد . وتعد حكومتها الآن مشروع قانون بشأن المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا . ومن المنتظر أن يبت فيه البرلمان النرويجي في خريف هذا العام . إننا نريد بهذه الطريقة أن نسهم في تحويل جنوب افريقيا الى بلد يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية وبفرص متكافئة . كما أننا نأمل أن نلهم بذلك بلدانا أخرى أن تحذو حذونا من أجل زيادة الضغط الدولي الكلي على نظام الفصل العنصري .

إن الوقت ينفذ أمام الحلول السليمة . وإن لم يبلغ الفصل العنصري قريبا فإن منطقة الجنوب الافريقي بأسرها قد تنفجر في بركان دموي . وإني أناشد كل أمة أن تتحرك صوب اتخاذ تدابير فعالة لمناهضة الفصل العنصري .

من هذا المنبر ، حذر زعماء العالم وبحق من التهديدات التي تكتنف بقاء البشرية بسبب الترمانات النووية القائمة والصراعات الاقليمية وإخفاقات عمليات التنمية .

إن الترابط أصبح سمة غالبية لمجموع القضايا المتعلقة بالتنمية . فهو يشمل شواغل الامن الواسعة والقضايا البيئية والايكولوجية والعلاقات الاقتصادية والثقافية . وهناك أيضا البعد الجغرافي للترابط على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وقد أبرز الحادث النووي الذي وقع في تشرنوبيل المشاكل الرهيبة التي سنواجهها عبر الحدود في حالة وقوع كارثة نووية في أي بلد من البلدان . كما أن الزيادة السريعة في عدد السكان في بلدان كثيرة تخلق أنماطاً من الهجرة تسبب المشاكل للنظم الوطنية ولنظم عدة دول . وفي مجال التجارة والمال ، نشاهد التبعية المتبادلة بين الدائنين والمدينين ، وكذلك الصلة الحيوية بين نظام تجاري خال من الحماية التجارية وبين مقدرة البلدان المدينة على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالديون ، وعلى توفير الموارد اللازمة لتنميتها .

هذا هو في الواقع جوهر الحوار بين الشمال والجنوب : كيف تخلق الصلات المتزايدة بين القضايا والترابط بين الأمم عددا متعظما من المشاكل التي تتجاوز إطار النظم الوطنية وتتقضي حلولاً ذات طابع عالمي . إن الحاجة إلى اتباع نهج عالمي حاجة واضحة . ولكن هذا لا يعني أنه يتعين التفاوض بشأن جميع المشاكل وحلها في آن واحد . بل يعني أن النهج العالمية يجب أن تشمل كل العمليات والجهود التي تنخرط فيها ، وأن ذلك أصبح أكثر إلحاحا بشكل متزايد . إن حماية البيئة والتنمية هدفان أساسيان يعزز أحدهما الآخر . وهذا يقتضي مراعاة الاعتبارات البيئية في المشروعات الانمائية منذ أولى مراحلها . وإلا فإنها لن تكون قابلة للاستمرار من الناحية الاقتصادية .

في السنوات الأخيرة ، أصبح العالم أفضل إدراكا لأن اغفال التفاعلات بين البيئة والتنمية يهدد بالفعل على نحو خطير مقدرة هذا الكوكب على الإبقاء على الحياة من أجل الأجيال الحالية والقادمة . إن تهديدات الحرب والمراعات الإقليمية أمور تشغل بالنا جميعا ، ولكن تشغل بالنا أيضا النظم الأساسية لمواصلة الحياة التي تتعرض الآن للخطر . إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، التي ستقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في العام المقبل ، مقتنعة بأن هذه المتطلبات الجديدة لا يمكن معالجتها بشكل جدي إلا بتحديد أهداف للنشاط الاقتصادي في ضوء التنمية القابلة للاستمرار .

إن التنمية القابلة للاستمرار تتطلب خروجاً من الكساد الاقتصادي الذي شهدته السنوات الأخيرة ، بل تتطلب عهداً جديداً من النمو في الاقتصاد العالمي . لكنها لا يمكن أن تكون تكراراً لأنماط التنمية غير القابلة للاستمرار في العقود الماضية والتي أفضت إلى حدوث الأزمة الانمائية في الثمانينات . إن عهداً جديداً من النمو يجب أن يقوم على أساس أنماط جديدة في التنمية وعلى توحيد الاقتصاد والبيئة .

ان الارض واحدة ، ولكن عالم الانسان ليس كذلك . إن للبشرية أملا مشتركا ومستقبلا مشتركا . وقد دفعت المصالح الانانية قصيرة الخطر الجنس البشري إلى الاستغلال المفرط لهذا الكوكب المضطرب . لقد اعترفنا بفجاعة بالغلة من الرصيد الذي منحته لنا الطبيعة . بيد أنه يمكن تمحيص الاتجاهات غير السليمة . ويجب أن نضوغ ونعتمد استراتيجيات جديدة تضمن لنا مستقبلا مشتركا قابل للاستمرار .

إن الفرص موجودة في متناول أيدينا . وقد حان الآن وقت العمل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة اتوجه

بالشكر إلى رئيسة وزراء مملكة النرويج على الكلمة المهمة التي أدلت بها لتوها .

إمطحت الدكتور غرو هارلم برونتلاند ، رئيس وزراء مملكة النرويج من قاعة

الجمعية العامة .

السيد دانابالان (سفافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا

نجتمع هذه السنة في ظروف لا تبشر بالخير ، فهناك عاصفة تتجمع تهدد باغراق الامم المتحدة . ومن حسن حظنا أن تتولوا توجيه أعمالنا يا سيدي في هذه المرحلة الصعبة . ونحن اذ ننتهي الى بلد آسيوي شقيق لبلدكم ، نعلم أن بهغلاديش اجتازت عواصف عديدة بشجاعة واصرار وعزم . وفي ظل هذه الخلفية ، ومع ما تتحلون به من خبرة سياسية ودبلوماسية ، فأنني على ثقة من أنكم ستوفرون لنا القيادة السليمة التي متوجهه خطانا في الايام الصعبة المقبلة .

واسمحوا لي أيضا أن أتوقف لحظة لكي أمجل تقديرنا العميق لما قام به ملككم السفير خايمي دي بنيس من أعمال ، فقد حضر فترة مجيدة من حياة الامم المتحدة إبان احتفالها بالذكرى الاربعين لانشائها . وأبدى أيضا قيادة حازمة في الدورة المستأنفة حتى يضمن ألا تقف الازمة المالية بالامم المتحدة . ونحن له شاكرون .

وهناك اتفاق في الرأي على أن الامم المتحدة تجتاز فترة من أصعب فترات حياتها . ويسمى البعض "أزمة التعددية" . والكلمة الصينية المقابلة لكلمة "أزمة" تتألف من جزأين Wei أي "خطر" و Ji أي "فرصة" . وهذه هي حقيقة الحالة التي تعيشها الامم المتحدة اليوم .

فالخطر واضح ، ويكمن في التآكل التدريجي في الايمان بالامم المتحدة ، ويظهر ذلك في تزايد حجب الالتزامات المالية الذي يهدد السلامة المالية للمنظمة . وقد قدم الأمين العام تقارير دورية عن "الازمة المالية الراهنة" ليذكر الأعضاء بمدى حرج الحالة المالية للمنظمة . وقد ذكر في تقريره المؤرخ في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٦ أنه بالمقارنة بالانصبة المقررة التي تبلغ ٩٧٨ مليون دولار أمريكي والتي كان يجب دفعها حتى أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، لم تطلق الامم المتحدة سوى ٥٦٨ مليون دولار حتى نهاية تموز/يوليه . وإذا استمر هذا الامتناع عن الدفع فقد تخطر الامم المتحدة للتوقف عن العمل في يوم ما .

فما العمل ؟ هناك أمر واحد واضح . عندما تسير سفينة مجتازة عاصفة لا يمكنها السير بأقصى سرعتها . وعندما تهب الرياح والتيارات الغادرة ، يغم البحارون المتمرسون أشرعتهم ، ويسدون قمراتهم ويتخلصون من الاحمال الزائدة . وقد بدأ الامين العام ، ربان سفينتنا ، بحكمة في عمل ذلك . وأيدت الدول الاعضاء بحكمة أكبر أعماله في الدورة المستأنفة للجمعية العامة في نيسان/ابريل من هذا العام .

غير أن هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون اجراءات قصيرة المدى . فلا يمكن للأمم المتحدة على المدى الطويل أن تستمر في العمل بدون أن يتحقق توافق معقول في الآراء بين جميع الدول الاعضاء على أن هذه المنظمة تستحق الانقاذ . وكأنما أظهرت احتفالات المنظمة بالذكرى الأربعين لانشائها ، والتي حضرها أكبر حشد من رؤساء الدول والحكومات شهدته البشرية ، أن جميع الدول الاعضاء تلتزم ببقاء هذه المنظمة . ولم ينقض غير عام واحد حتى كانت خزائن الأمم المتحدة قد فرغت ، وقبضت ذات الدول الاعضاء التي احتفلت بالذكرى الأربعين يدها . وهذه الاعمال تكون دائماً أبلى من الكلمات .

والمبالغ اللازمة لانقاذ الأمم المتحدة مبالغ زهيدة . فميزانية الأمم المتحدة السنوية هي ٨٠٠ مليون دولار . وهي قطرة في محيط اذا قورنت بدخل العالم كله وهو نحو ١٣ تريليون دولار ، أي أن ميزانية الأمم المتحدة لا تزيد عن ٠.٠٠٦ في المائة من دخل العالم مجتمعاً . فاذا كان عالمنا عاجزاً عن جمع هذا المبلغ الضئيل لتؤدي الأمم المتحدة أعمالها ، فتلك دلالة واضحة على أن المجتمع الدولي قد فقد الايمان بالأمم المتحدة .

ولن يكون من السهل اعادة بناء هذه المنظمة . والدول الصغيرة التي تشكل الاغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة لم تفقد أبداً ايمانها بها . فهي تعلم أن الالتزام العالمي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة أساس لبقائها ذاته . ونحن نحتاج للأمم المتحدة كما تقول المادة الاولى ، من أجل "انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها" . فاذا اختفت هذه المبادئ كلية ، واختفت معها الأمم المتحدة ، فستصبح الحياة بالنسبة للدول الصغيرة محفوفة بالمخاطر .

غير أنه إذا تشكلت الأمم المتحدة من الدول الصغيرة فحسب فلن تكون منظمة مجدية فالتحديات التي تحيق بالدول الصغيرة تصدر دائما عن الدول المتوسطة الحجم وعن الدول الكبيرة ، فنحن منحتاج الى استمرار تمسك تلك الدول بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، ونحتاج الى استمرار التزامها بالمنظمة . فكيف نحقق ذلك ؟

ربما كان علينا أن نعرف ما فعلته الدول الصغيرة عند البداية الاولى للأمم المتحدة . وهنا اقتبس من كتاب أنيس كلود الكلاسيكي "السيوف تتحول الى محاريث" . "إن الدول الصغيرة ليست بالضرورة هي الدول التي تفضل بدور القديسين في المجتمع الدولي ، فإذا كانت الدول الكبيرة تميل الى اساءة استخدام قوتها بالسلوك الديكتاتوري ، فان الدول الصغيرة كثيرا ما يفرهاها أن تسيء استخدام ضعفها بالتصرف غير المسؤول . غير أن العديد من ممثلي الدول الصغيرة في سان فرانسيسكو أبدوا قدرا عظيما من الحنكة السياسية . فهم لم يتحدوا مبدأ قيادة الدول الكبرى ، بل انهم رحبوا بها واعتمدوا عليها ، ولكنهم بذلوا جهودا كبيرة وناجحة الى حد بعيد لتعديل تلك القيادة وقصر التعبير عنها في حدود مقبولة" . (نيويورك ، دار نشر راندوم هاوس : الطبعة الثالثة ، ١٩٦٤ ، ص ٥٧) .

ومن سوء الحظ أن كثيرا من الدول الصغيرة لم تدرك الحكمة من هذا الاعتدال في مداولاتنا . وبدلا من ذلك دأبنا على اعتماد قرارات روتينية طائشة وكثيرا ما تدين دولة كبرى بصورة انتقائية . وهذه الاعمال لم تجعلنا أقرب الى هدفنا في اقناع أي دولة كبرى بأن تتصرف على نحو مختلف ، وينبغي أن تصاغ جميع قراراتنا ببراعة وحكمة لا قناع الدول الكبرى بأن من مصلحتها هي الاعتراف باحتياجات الدول الصغرى . ولقد أدت الهجمات الطائشة في السنوات الماضية الى النتيجة المحتومة وهي تصميم كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بغض النظر عن اختلافاتها الاخرى ، على تجاهل الأمم المتحدة ، وأحيانا العمل على تقويضها . وليس من الغريب أن يكون أكبر امتناع عن الدفع هو الذي قام به الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . فعلينا جميعا أن نتعلم مرة أخرى فن الاعتدال السياسي .

وتتعلق الشكاوى المباشرة للدولتين العظميين والدول الكبرى بالادارة المالية للمنظمة . وقد نبهنا الامين العام بحكمة الى شكاوي تلك الدول فقال في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ :

"ورغم أن الميزانية التي اعتمدها اللجنة الخامسة تنطوي على زيادة حقيقية لا تتجاوز نسبة ٠,١ في المائة فإن الدول الاعضاء التي تشكل نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من الميزانية المقدرة قد صوتت معارضة أو أنها امتنعت عن التصويت . وهذا دليل مقلق على الانقسام المتعظم بين الاعضاء في المسائل المالية ، وهو أمر إذا استمر يمكن أن يؤثر تأثيرات سلبية جدا على المنظمة" . (A/40/PV.122 ، ص ٢٧ ، ٢٨)*

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومسون (فيجي) .

وهذه الازمة المالية ليست سوى رمز لتبدد الاوهام - على نطاق اوسع - بالنسبة للأمم المتحدة . ومع ذلك ، يمكننا بل ينبغي لنا أن نحل هذه الازمة بسرعة والخيار أمام الدول المقيمة واضح . فاما ان نواصل الانخراط في مفاوضات طويلة لا تنتهي حول الموارد المادية المطلوبة لاستمرار الأمم المتحدة في أداء عملها ، وإما أن نركز على المسائل السياسية الجوهرية . وكلما تناقشنا فيما هو نسبيا قطرة مالية في المحيط ، قل الاهتمام الذي نوليه للمسائل السياسية الجوهرية .

وإذا فشلنا في حسم تلك المشاكل المالية فإن الأمم المتحدة ستتقلص ثم تموت . وإن ماتت الأمم المتحدة فإن كل انجازاتها السياسية الكبيرة على مر السنين ، وكل القرارات التي اعتمدها والتي تعيد التأكيد على مواقف المجتمع الدولي الادبية والمشروعة ازاء القضايا الحاسمة كالفصل العنصري وناميبيا والشرق الاوسط وفلسطين وكمبودشيا وافغانستان ستختفي أيضا .

ولحسن حظنا ، تقدم فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى الذي عهد اليه بمهمة استعراض الأمور المالية والادارية في الأمم المتحدة بتقرير معقول يوصي ببعض الاصلاحات هي : ضرورة تخفيض عدد الموظفين بنسبة ١٥ في المائة ، والمستويات العالية المفرطة العدد بنسبة ٢٥ في المائة . كما ينبغي تعيين عدد أقل من الخبراء الاستشاريين . كذلك لابد من تقليص عدد الاسفار الرسمية . ولابد من تعزيز الادارات السياسية . ويجب أن تؤيد الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة هذه التوصيات على وجه السرعة .

ولسوء الحظ ، هناك مسألة لم تحسم في تقرير فريق الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيع المستوى ، وهي المتعلقة بمسألة حيوية هي ادارة الميزانية . وأخشى أن تطول الازمة المالية اذا لم تحل هذه المسألة بسرعة . وسيظل وجود الأمم المتحدة مخفوها بالمخاطر وكل مرة تتعرض فيها المنظمة تعاني من ذلك مصالح الدول المقيمة . وحيث أن الدول المقيمة تشكل الغالبية الساحقة للعضوية ، فانها يمكنها التصويت بسهولة على أي إجراء يتعلق بالميزانية ، كما كان اتجاهها في الماضي ، ضد رغبات الدول الكبيرة . وهذا الاستخدام المتهور لاصواتنا هو الذي أدى - لسوء الحظ - الى

الازمة الحالية ، ولن يؤدي سوى الى ضمان استمرارها . واذا حاولنا ان نفعل نفس الشيء بالنسبة لاجراءات الميزانية ، فاننا لن نتسبب الا في تفاقم مشاكل الامم المتحدة دون حل أي منها .

وفي العام الماضي ، عشية الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين للامم المتحدة ، التقى الرؤساء السابقون للجمعية العامة في حلقة تدارس بنيويورك ، وبحكمتهم الجماعية قدموا الينا بعض النصائح . وإحدى هذه النصائح هي ضرورة تشجيع اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بل والنص على ذلك في النظام الداخلي . ويجدر بنا ان نصفي الى هذه النصيحة . فتوافق الآراء هو ما يجب ان نسمى اليه في الامور المالية .

ان لدينا في جنوب شرقي آسيا ، وهي المنطقة التي انتمى اليها ، كلمة نطلقها على توافق الآراء هي "المشاورة" . فتوافق الآراء حسب تعريفنا لا يعني ان أية دولة عضو ، صغيرة أو كبيرة ، لها حق النقض . فالمشاورة تعني روح الاخذ والعطاء وروح فهم كل منا لمصالح الآخر .

هذا هو في الاساس الفهم الجديد الذي يجب ان نعيده الى الوجود في الامم المتحدة . علينا ان نعيد بناء التفاهم السياسي ، الذي كان قائما يوما ما بين الدول الصغيرة والدول الكبرى حول دور الامم المتحدة ومقصدتها . فنحن لا نسمنا ان نتجاهل آراء الدول الكبرى . والميثاق نفسه يلقي بمسؤوليات خاصة عديدة على الدول الخمس الاعضاء الدائمة العضوية في مجلس الامن ، بما فيها المسؤولية الجسيمة المتمثلة في اختيار الامين العام .

وهذه الحقوق الخاصة تتواكب وواجب والتزام خاص هو الابقاء على قوة المنظمة ووحدتها كاملة . والمأساة ، هي ان اربعا من الدول الاعضاء الخمس الدائمة العضوية لم تأخذ واجباتها مأخذ الجد فيما يتعلق بالتزاماتها المالية . بل تورطت في ممارسة غير مشروعة وهي الامساك عن التمويل الذي يهدد بشل المنظمة .

تنص الفقرة '٢' من المادة ١٧ من ميثاق الامم المتحدة على ان

"يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التي تقرها الجمعية

العامة" .

واللفظة الرئيسية هي "يتمثل" فعلينا بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة ان ندفع
انصبنا المقررة في ميزانية الأمم المتحدة أيا كانت شكوانا من المنظمة . ويتعين
على الدول الأعضاء الدائمة العضوية أن تبرزن على حسن نيتها ، بأن توقف تلك
الممارسة غير المشروعة المتمثلة في الإمساك عن الدفع ، وتقوم بدفع انصبها
المقررة .

إنني لا أتوقع أن تحسم هذه المشاكل بسرعة أو بسهولة . فالاتجاهات السياسية
تتطور ببطء . وبالرغم من أن المشاعر المناهضة للأمم المتحدة تبلغ ذروتها في بلدان
عديدة ، فإن البندول سيعود الى مكانه مرة أخرى اذا ما أرسلت الأمم المتحدة الاشارات
المحيحة الى المجتمع الدولي . الى أن تنقضي هذه اللحظات الحرجة وتنقشع العاصفة
يتعين على الأمم المتحدة أن تمسك بدفة ادارتها بقوة ، وعلى رباننا - الأمين العام -
أن يحسم بسرعة المشكلات الادارية وغيرها من مشاكل الادارة الاخرى التي تعاني منها
المنظمة .

اننا نعتمد على رئيس الجمعية العامة في صياغة اتفاق بتوافق الآراء بشأن
مسائل الميزانية يكون مقبولا لدى جميع الدول الأعضاء ، يضمن ألا يجف تماما في
المستقبل القريب ينبوع المالي الذي يبغي هذه المنظمة على قيد الحياة .

السيد ماتيسن (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ

كلمتي بتهنئة السيد هودري على انتخابه لرئاسة الدورة الحادية والأربعين للجمعية
العامة . وأؤكد له تأييد وفد ايسلندا له في اطلاعه بواجبات ذلك المنصب السامي .

يمصادف تشرين الثاني/نوفمبر القادم الذكرى السنوية الأربعين لدخول ايسلندا
الأمم المتحدة . وعلى مر هذه الفترة من الزمن ، زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة عن
ثلاثة أمثال ما كان عليه وازداد اتساع نطاق عمل المنظمة . وعلى الرغم من أن
المنظمة لم تكن فعالة تماما في كل الأعمال التي اضطلعت بها ، فإن قيمتها لا يمكن أن
يرقى اليها شك . فلدينا هنا محفل للنقاش وتبادل الأفكار ، تتشكل فيه بصورة تدريجية
قواعد وأحكام العلاقات الدولية .

ان أربعة عقود تعد فترة قصيرة في التاريخ . فلا يمكننا أن نتوقع بـزوغ
مجموعة من القواعد الدولية تبلغ حد الكمال في مثل هذا الوقت المحدود . فالمثل
العليا الدستورية ، مثلها مثل حكم القانون ، قد استغرق استنباطها قرونا عدة .
وعملية منحها الوضع القانوني الملائم لم تتم أبدا دون نضال ولم تكن أبدا ناجحة
نجاحا تاما .

وبالمقارنة ، يمكننا أن نقول أن إقامة مرج القانون الدولي مازالت فسي مهادها . ويوفر التاريخ الدستوري للدول فرادى الخبرة التي يمكننا أن نستخدمها إلى حد ما كمرشد لنا في تطوير العلاقات الدولية في المستقبل .

وهناك حدث في إحدى قصص الأدب الإغريقي الكلاسيكي القديم ، وهي المياعة هوميروس ، يلقي الضوء على أهمية وجود قواعد محددة تحكم العلاقة بين الحكام ورعاياهم . في هذا الحدث كان ساربيدون ابن زيوس يشترك مع امرأة من البشر في قتال ياتروكلين ، صديق أخيلوس . واذ كان زيوس يراقب المعركة ، غمر قلبه الحزن عندما انتابته فكرة احتمال سقوط ابنه صريعا ، فراودته فكرة التدخل . واتجه إلى اخته هيرا وقال لها : "اني اتساءل الآن ، هل أرفعه ثم أقيه حيا ... أم أتركه حتى يسقط صريعا ؟" . وقد ردت عليه هيرا قائلة أن مثل هذا التدخل لن تكون له نتيجة سوى إشارة غضب الآلهة الأخرى ، وستكون له عواقب لا يمكن التنبؤ بها ، إذ "أن عددا من مقاتلي طرواده من أبناء الآلهة" .

واستجاب زيوس إلى مشورة هيرا ، وحدث ما كان يخشاه . ولكنه أنزل وابلا من الأمطار الدامية على الأرض تقديرا لابنه المحبوب . وهكذا نجد أن العرف الذي يحكم العلاقات بين البشر والآلهة كان من القوة بحيث قيد أقوى الآلهة وحد من حريته فسي العمل . وقد قضت العدالة بأن تطاع القواعد المحددة للسلوك من جانب الآلهة والبشر على حد سواء . لقد كان الآلهة أقوىاء بالفعل ولكن التزاماتهم فرضت عليهم قيودا تحد من سلطتهم .

وليس في نيتي أن أقارن بين الدول الكبرى في العالم وآلهة الإغريق القدماء . فأي مقارنة من هذا القبيل لن تكون عادلة . وقد سمحت لنفسني أن أشير إلى هذه القصة شاييدا لرأيي بأن على الأمم أن تحترم قوانين وأعرافا معينة ، وأن تتجنب الغضب وردود الفعل الانفعالية التي يمكن أن تؤدي ، إذا بلغت حدودها القموى ، إلى نهاية الحضارة كما نعرفها .

وأود أيضا أن أوضح اعتقادي بأن على زعماء الدول أن يمارسوا ضبط النفس وأن تحكم أعمالهم الصحافة بدلا من المواطنين . ولا بد من أن تتنحى الممالج الثانوية

لتفتح الطريق أمام المملحة الرئيسية للبشرية قاطبة ، ألا وهي ضمان السلم والامن العالميين .

ان الصبر ، وفي بعض الاحيان ، الاستعداد للتراجع عن مطالب مطلقة أم ضروري . وعلى الأمم أن تعامل بعضها البعض بروح التسامح وان تبدي الاحترام للأعراف والآراء المختلفة . وقبل كل شيء ، يجب على كل حكومة ان تراعي عدم تلطيخ أعمالها بالفضب أو المشاعر السيئة ، لأنه لو حدث ذلك فان العواقب لن يمكن التنبؤ بها .

وليس هناك مجال تكون الحاجة فيه الى حصافة الحنكة السياسية أشد الحاحا من مجال العلاقات بين الشرق والغرب ، لقد أدى اجتماع قمة العام الماضي بين الرئيس رونالد ريفان رئيس الولايات المتحدة والسيد ميخائيل غورباتشوف الامين العام للحزب الشيوعي السوفيياتي الى بزوغ آمال جديدة للانفراج المعجل . ولم يكن زعيما أقوى أمتين على كوكبنا قد اجتمعا لمدة ست سنوات . ومن المستحسن ان تعقد مثل هذه الاجتماعات مرة كل عام ، بأمل أن تزداد فعاليتها وفقا لتواترها .

وشهدت على مدى السنة الماضية دلائل مشجعة عن احراز تقدم في ميدان الانفراج ونزع السلاح . لقد وصل التكديس العسكري للدولتين العظميين منذ وقت طويل الى مرحلة تجعل من الصعب الاعتقاد بأن أي تكديس آخر يمكن في حد ذاته أن يوفر لهذه الدول أو لغيرها أمنا أكبر . وعلى العكس من ذلك ، فان السبيل الوحيد لزيادة الامن يكون فيما يبدو من خلال نزع السلاح عن طريق التفاوض . ولا بد من مراعاة أن تؤدي كل مرحلة من مراحل نزع السلاح الى تخفيف الشعور بعدم الاستقرار . فالتخفيضات في ترسانات الاسلحة لن تكون لها جدوى اذا حدث تصعيد غير محكوم في الاسلحة التقليدية في نفس الوقت . والاشراف الكامل على تنفيذ نزع السلاح أمر ضروري اذا أريد أن تكون هذه الخطوات فعالة .

ان النتائج التي خلص اليها مؤتمر استوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة تشير التفاؤل ازاء نتائج اجتماع فيينا الثالث للمتابعة المنبثق عن مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . وقد تم التوصل الى اتفاق في استوكهولم يوسع من نطاق الالتزامات التي قطعت من قبل والتي تلزم الدول بأن تعلن عن مناوراتها العسكرية وأن

تسمح لمراقبين بحضورها . ونحن نأمل أن تسفر المناقشات التي تجرى بين بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان حلف وارسو عن بعض النتائج الملموسة في المحادثات التي ستجرى في فيينا بشأن تخفيض القوات العسكرية في وسط أوروبا تخفيضا متبادلا ومتوازنا . وقد كانت هناك تقارير عن ذوبان محتمل في الجليد الذي يخيم على المواقع في محادثات جنيف الخاصة بالقوات النووية متوسطة المدى . ونأمل أيضا أن يتم التوصل إلى اتفاق آخر من نوع ما بشأن الأسلحة الكيميائية في محادثات نزع السلاح التي تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة .

ولقد حدث تقدم أقل في مجالات أخرى حيث جرت محاولات لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب . ومما يدعو الى الاسف أن اجتماع برن لحقوق الانسان بشأن حرية تنقل العائلات وجمع شملها قد أنهى أعماله هذا الربيع دون تحقيق أية نتائج . نفس الشيء حدث في اجتماع اوتاوا للخبراء في العام الماضي . فلا تزال هناك هوة كبيرة تفصل بين الشرق والغرب بشأن هذه القضايا وهي هوة لن يمكن التغلب عليها ما لم تتوقف البلدان عن انتهاك شروط اتفاق هلسنكي وابداء احترام أكبر لحقوق الانسان .

وعلى الرغم من التطورات الايجابية التي استشهدت بها فان العديد من الجوانب لا تزال قابلة للبحث . وبمفتي ممثلا لامة مقيمة في جزيرة وسط الاطلسي لا يسعني إلا أن أعرب عن قلقي بشأن تعزيز القوات البحرية السوفياتية الضخم والتدعيم العسكري المستمر فوق شبه جزيرة كولا . ومن المهم بالنسبة لامن الدول في تلك المنطقة أن تتغير الحالة الى الافضل .

وسنكون قد حققنا قليلا من التقدم لو أن ما أحرز في ميادين معينة لنزع السلاح يعني ببساطة مابقا آخر للتلح في البحر أو فيما يتعلق بتلك المسألة في الفضاء . وفيما يتعلق بهذه القضية فان الدولتين العظميين الرئيسيتين في المقام الاول ، هما اللتان تحتاجان الى اظهار ضبط النفس ليس عن طريق التضحية بأبنائهما كما فعل زيوس في الاسطورة التي ذكرتها ، ولكن وبالتحديد كي تحولا دون حدوث حالة متكلفهما حياة ابنائهما .

والصورة قائمة في أماكن أخرى أيضا . فلا تزال الحرب تستمر في افغانستان والقوات الاجنبية تواصل احتلالها لكمبوتشيا . والشرق الاوسط يشتعل بنار الصراعات وليست هناك نهاية تلوح في الافق للحرب الاهلية في لبنان والحرب بين ايران والعراق . وموجات اللاجئين تفر من تلك المناطق المضطربة ، واذ تزداد الاتصالات بين الامم بشكل مطرد في العصر الذي نعيش فيه ، فان هناك خطرا متزايدا بأن تتصاعد الصراعات المحلية وتكون لها عواقب وخيمة . مثل هذا الخطر يهدد الآن جنوب افريقيا حيث تنتهك الحكومة بشدة كل القواعد المتحضرة في تعاملها مع السكان السود لذلك البلد .

الفصل العنصري نظام مقيت ينبغي أن تشعر جميع الأمم المتحضرة بالحافز على معارضته بيد أنه لا يمكن أيضا إنكار أن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان تحدث في أماكن أخرى . والذي يجعل نظام الفصل العنصري مقيتا هو أنه صدر عن طريق قانون دستوري ، أي أن الدستور في جنوب افريقيا ينتحل قوانين مختلفة تطبق بالنظر إلى الشعب الأبيض والأسود ، فضلا عن ذلك فإنه يفترض أن عرقا من الأعراق ينبغي أن يتمتع بحريته على حساب العرق الآخر .

وأود أن أذكر أيضا شكلا آخر من أشكال الجريمة يجب أن تتوحد أمم العالم أمامه . وأنا أشير إلى الإرهاب الدولي حين تلجأ جماعات من المتطرفين إلى أنشطة إجرامية في محاولة لإرغام الشعوب على قبول قضايها . وفي أغلب الأحيان يكون البشر الأبرياء هم ضحايا مثل تلك الأعمال . يجب أن يتخذ المجتمع العالمي تدابير أكثر صرامة بغية إيقاف هذا البلاء .

وهناك حالة عالمية خطيرة تقوم في مجالات أكثر من هذه الأمثلة المأسوية ، أمثلة الصراع والعنف العسكريين اللذين ذكرتهما . فسوء التغذية والمجاعة والممرض والافتقار إلى التعليم تصيب جزءا كبيرا من مكان العالم . وفي الربيع الماضي تناولت دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وقد اتفق على تدابير معينة هناك يؤمل أن تقلل من هول المعاناة التي تقاسي منها هذه القارة .

وبالإضافة إلى الأسهم المباشرة للأمم الأقل حظا ينبغي أن تتخذ الأمم الأكثر ثراء خطوات أخرى لحفز التنمية الاقتصادية العالمية . وأود أنؤكد ضرورة إزالة الحواجز التجارية والتعريفات الحمائية وغيرها من أشكال التدخل الرسمي التي تحد من وصول البلدان النامية إلى أسواق العالم الصناعي . وفي الوقت نفسه يحتاج النمو المحلي إلى حفزه في البلدان النامية ، ويجب تأييد تلك البلدان كي تحقق الاعتماد على الذات بسبل أخرى عديدة .

ويقع على عاتق الأمم المتحدة دور هام تقوم به في جميع الميادين التي

ذكرتها ، ولكن حتى يتسنى لها أن تخدم تلك الاهداف تحتاج الى تأييد أعضائها . وليس من المقبول ببساطة أن تتجنب الأمم الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة . ولا يطاق أن تجد المنظمة نفسها تواجه صعوبات مالية لهذا السبب أو لغيره من الأسباب .

والتحسينات الأخرى هامة أيضا . فدور الأمم المتحدة في أعمال حفظ السلم ونزع السلاح يجب أن يبرز . وقد اتخذت ايسلندا مع دول الشمال الأخرى مبادرات متسفر عن تقدم في هذا الميدان .

يجب أن تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها بشكل أكثر قوة في هذه المجالات وغيرها . الهدف هو رعاية البذور التي زرعتها المنظمة ومن ثم المساعدة على تنمية مواقف ناضجة في العلاقات الدولية .

لقد بدأت خطابي هذا باقتباس من الادب اليوناني القديم . اقتباس استخدمته مثالا على التفهم الاعظم لمبدأ أن القوي أيضا ينبغي أن يطيع بعض القواعد اذا كان يود أن يضمن السلم . فالامم المتحدة هي أدواتنا لاقامة مثل هذا القانون في الساحة الدولية ، ومستقبل البشرية يتطلب من جيلنا أن يعزز هذه الاداة حتى تستطيع أن تخدم اهدافها بأكثر الطرق فعالية .

وأود أن أنهي حديثي باستشهاد أدبي من بلادي بخصوص ضرورة التفهم لدور حفظ السلم في اطار قواعد القانون . ففي إحدى أشهر الاساطير الايسلندية وهي امطورة نايل ، يقال اننا نبني المجتمع بالقانون وندمره بشريعة الغاب . هذه الكلمات تبين تفهما لحقيقة أن انتهاك القانون هو انتهاك للسلم أيضا . وينطبق ذلك بنفس القدر على المسرح الدولي فنحن نبني هذا العالم بالعدالة وندمره بالظلم .

السيد كابوتو (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أولا أن

اتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة . ويسعدنا أن نراكم تديرون هذه الجلسات لما تتمتعون به من جدارة وحكمة دبلوماسية ، وخاصة أن للارجنتين علاقات ودية مع بلادكم ، بنغلاديش .

وأود أيضا ، بصفة خاصة ، أن أحيي الامين العام وأن أعرب له عن معادتنا لشفاؤه . ونحن ندين له بالامتنان بسبب تفانيه وجهوده .

وأود أيضا أن أعرب عن خالي تقديري للسفير خايمي دي بينيس الذي تولى رئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة بكفاءة ونجاح .

وفي الوقت نفسه ، أشعر أنه يتحتم عليّ أن أشيد بذكرى اولوف بالمه الذي ناضل من أجل السلم والتنمية والذي ستظل آراؤه مبعث الهام للشعوب والحكومات .

نجتمع في هذا المحفل الرئيسي للتداول والتفاوض واتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا الاساسية التي تهم المجتمع الدولي وهي السلم والعدالة والرخاء والدفاع عن حقوق الانسان وسيادة الامم واستقلالها .

لقد اكتسب النظر في هذه المسائل أهمية خاصة بمناسبة الذكرى الأربعين لمنظمتنا التي اخترنا لها شعار "الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل". واعتقد انه من الضروري والسليم أن نتوقف قليلا لنفكر مليا في الظروف الراهنة التي تؤثر على العلاقات الدولية في المجتمعات المعاصرة. إن خطورة النزاعات القائمة والتفاوت المتزايد في توزيع القوة والثروات والارهاب الذي لا معنى له قد بلغت ابعادا تهدد كيان المجتمع الدولي الذي يضمن احترام حقوق كل فرد من افراده.

لقد كانت الأمم المتحدة، طيلة سنوات وجودها، ومازالت أداة أساسية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وانهاء الاستعمار ودعم حقوق الانسان وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وخلال هذه السنوات، تمكنت البشرية من تفادي كارثة حرب عالمية جديدة. ومن الضروري أن نتساءل عما كان سيحدث لهذا العالم لو لم يكن للأمم المتحدة هذا الوجود الفعال.

وعلى أساس قيام هذا التوازن الايجابي، فلقد كان الاحتفال بهذه الذكرى في العام الماضي بمثابة التزام بمضاعفة الجهود للمضي قدما من أجل تحقيق مبادئ وأهداف الميثاق، وبعبارة أخرى، إقامة عالم أفضل.

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن العام المنصرم عاما ايجابيا وينبغي أن نسلّم بأن خطورة الحالة الدولية الراهنة ليست ناجمة عن ظروف مؤقتة بقدر ما هي نتيجة لمظاهر هيكلية وتعبير عن منطق يشجع الدول على الخلاف والمواجهة والدمار.

وعلى الرغم من الجهود الجبارة المبذولة لتصفية الاستعمار، فإن أشكالا جديدة من التبعية والاستغلال لا تتفق مع الاحكام الواردة في الميثاق تفرض نفسها بصفة تدريجية وتبدو أنها تخلق نظاما نخبين منه انه يشكل كاهل أضعف أعضاء المجتمع الدولي بمطالب جديدة وغير محتملة بشكل متزايد.

وتحل سيادة الكتل التي تمثل شكلا حديثا لسياسة توازن القوى القديمة محل نظام الأمن الجماعي. ومفزى هذه السياسة معروف تمام المعرفة فهي تهدف الى التقليل

من الاستقلال السياسي للدول الأضعف والركود في العلاقات بين الشركاء الأقوى وإقامة نظام اقتصادي مجحف وفرض الهيمنة على العالم التي تقضي على الأنماط الوطنية .

ويبدو أن التطلع الحقيقي صوب التقدم والعدالة الذي كان الأساس الذي استندت إليه منظماتنا يتم تجاهله لصالح مشروعات الهيمنة التي تستبعد الخيارات لإيجاد ملم حقيقي . هذا هو منطق العالم المعاصر ، منطق الجنون .

وينشأ هذا المنطق من مواجهة الكتل في عالم يسوده الاستقطاب الذي يؤدي إلى نتيجتين تؤثران على الأمم النامية بصفة خاصة .

النتيجة الأولى هي زيادة ما يمكن أن نطلق عليه اسم لا أخلاقية السياسات الدولية التي تنجم عن تعاضد عنصر الأمن .

ويؤدي هذا التشويه إلى مفاهيم مختلفة بل متعارضة أحيانا في المعايير المطبقة في العلاقات على المعيين الداخلي والدولي .

لذلك ، فمن ناحية تمان حرمة الحقوق المدنية على المعيد الداخلي في حين لا يتم ذلك على المعيد الدولي فيما يخص الشؤون المتعلقة باحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال . ومن ناحية أخرى ، إن النداءات من أجل المساواة على المعيد الداخلي لا تترجم عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الدول واحترام سيادتها .

والنتيجة الثانية تتمثل في معاناتنا بسبب المشاكل الناجمة عن الحدود الأمنية غير المؤكدة بين الكتلتين مما يؤدي إلى حرب خفية تتم على أصعدة مختلفة وعلى نحو يتجاهل المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي وتفتح الطريق أمام صراع القوي والتعصب المدمر .

ونحن نعلم جميعا أنه لا يمكن تحقيق الاستقلال الحقيقي ما لم تكن هناك سيطرة فعالة في المجالات السياسية الداخلية لبلداننا . وبالإضافة إلى ذلك ، كلنا نعلم أن هذه القدرة على السيطرة تميل إلى الضعف والزوال نتيجة للمواجهة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ومن المعروف أن سياسة الدعاية والمضايقات المتبادلة داخل

بلداننا تقوم باستقطاب مجتمعاتنا وتقسّم مواطنينا لأسباب لا صلة لها بمصالحهم .
وهكذا ، فإن الصراع الاستراتيجي الشامل يبتلع في نهاية المطاف كل طاقاتنا
الوطنية .

فضلا عن ذلك ، بينما نصب أطرافا رغما عنا في الصراع الاستراتيجي العالمي وضحايا له ، يتردد التوتر الاقليمي الناشئ عن ذلك الى الدولتين العظميين الرئيسيتين ، مما يزيد تعريض سلامهما الداخلي وبقاءهما للخطر . نحن نرى أنه من الضروري إعادة منطق العقل ، هذا المنطق الذي أدى الى انشاء منظمنا منذ أربعة عقود . وتحقيقا لهذا الغرض ، علينا أولا وقبل كل شيء أن نخلق أنفسنا من كابوس الحرب .

تولي حكومة الأرجنتين أولوية قصوى لمسألة نزع السلاح النووي . فاليوم لن ينتصر أحد في الحرب النووية : ستكون البشرية جمعاء ضحيتها . ولهذا السبب البسيط تعود حكومة بلادي الى هذا المحفل لكي تؤكد مرة أخرى هذه المسألة التي لا يمكن لأحد أن يتجاهلها .

في بداية عام ١٩٨٤ ، بلغ التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حدا يماثل أعلى حد وصل اليه خلال ما سمي بالحرب الباردة . انقطع الحوار المتبادل وحل محله مزيج من التحدي والرد على التحدي ، مما أدى الى تطوير أسلحة جديدة ووزعها في أراض كانت حتى ذلك الوقت خالية منها .

هذه الصورة القاتمة بدأت تشرق عندما أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ اعلانا مشتركا ذكرنا فيه أن الحرب النووية لن ينتصر فيها أحد ولهذا ينبغي عدم خوضها . واذا ما كانت هذه الجملة تعني بالنسبة لواقعها معناها الحرفي ، لا يساورنا شك في أنه ينبغي إحراز تقدم في المفاوضات الشائكة لنزع السلاح . إلا أن هذا لم يتحقق بعد .

في عام ١٩٨٤ ، طلبت حكومة الأرجنتين البدء بسرعة في عملية شاملة لنزع السلاح . ومع ذلك ، لم يتغلب على أي من الظروف السلبية التي ذكرناها في تلك المناسبة . بل على العكس من ذلك ، فإنها تبدو ، في حالات كثيرة ، أكثر سلبية . وهذا هو الحال بالنسبة للانتشار الرأسي والجغرافي للأسلحة الاستراتيجية ، واستمرار اجراء التجارب على الأسلحة النووية ، وضمانات الأمن الخادعة المعطاة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وعدم وضع التدابير الكفيلة بمنع نشوب الحرب النووية .

هذا هو السبب في أن بلادي - جنبا الى جنب مع الهند واليونان والمكسيك وتنزانيا والسويد - بدأت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٤ اتخاذ مبادرة ترمي الى وقف سباق التسلح النووي وتحقيق نزع السلاح . لقد طالبنا بوقف التجارب على الأسلحة النووية وأنظمة إطلاقها وانتاجها ووزعها . طالبنا أيضا بأن يلي ذلك خفض كبير في القوات النووية .

لقد واصلنا - نحن البلدان الستة - طرح مبادرات عملية . وخلال لقائنا الأخير في المكسيك ، عرضنا مساعدتنا لاقامة آليات التحقق الضرورية . هذه التدابير يمكن أن تتضمن انشاء محطات مراقبة مؤقتة في مناطق التجارب القائمة ، ووضع الترتيبات لاستخدام المحطات القائمة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لرصد أراضيها فيما يجاوز مناطق التجارب والتفتيش على التفجيرات الكيميائية الكبيرة . بالإضافة الى هذا ، اقترحنا على رئيسي دولتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يقوم خبراء من بلداننا الستة بالاجتماع مع الخبراء الأمريكيين والسوفيات .

يبدأ اعلان المكسيك باعلان حق البشرية في السلام وهو الحق الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحق في الحياة ، لان الحرب تؤدي حتما الى نشوب محرقة . ولذلك ، أود أن استغل هذه الفرصة لاطلب الى الدول المسؤولة عن سباق التسلح أن تنظر بالشكل اللازم في الاقتراحات التي قدمها فريق الستة .

يلوح شبح الحرب أيضا على أمريكا اللاتينية . فالازمة والصراع في أمريكا الوسطى أصبحا على قدر أكبر من الخطورة . والتسوية السلمية في أمريكا الوسطى ليست فقط هدفا انسانيا للشعوب الاخرى ، ولكنها أيضا ضرورة بالنسبة لشعوب أمريكا اللاتينية على أساس خبرة ثلاث سنوات من المفاوضات ، علينا أن نجد الآن عملية جديدة تعطينا مرة أخرى بارقة من الامل . واعتقد أن هذه العملية ينبغي ألا تصر على النواحي الرسمية لمعاهدة ، لانه من المفهوم أنه قبل ابرام معاهدة السلام ذاتها ، لا غنى عن توازن الرغبة في السلام من جانب جميع الأطراف .

واليوم فإن أبرام معاهدة كبيرة - مثل وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى - أمر متاح لنا بفضل الجهود العظيمة المبذولة من جانب مجموعة كونتادورا . هذه الوثيقة البليغة المركبة مصدر هام حقا للتدابير التي ينبغي أن نتخذها . لكن حتى يكون هذا المك في نهاية الامر فعّالا ، على الأطراف التي سيحكمها أن تتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية حل الصراع .

ان ما ينبغي تحقيقه واضح للغاية . لقد أعربت مجموعة كونتادورا ، وفريق الدعم عن ذلك في رسالة كراباليدا ، فنزويلا ، في شهر شباط/فبراير من هذا العام على النحو التالي : الممارسة الكاملة لتقرير المصير ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، احترام السلامة الإقليمية ، الديمقراطية التعددية ، عدم التسليح وعدم إقامة القواعد العسكرية التي تعرض السلم في المنطقة للخطر ، وقف بلدان المنطقة أو أية بلدان لها مصالح فيها للعمليات العسكرية التي تتضمن العدوان أو تشكل تهديدا للسلم ، عدم وجود قوات أجنبية أو مستشارين عسكريين ، وقف التأييد سواء كان سياسيا أو عسكريا أو امداديا للجماعات التي تسعى إلى زعزعة استقرار النظام الدستوري لدول أمريكا اللاتينية باستخدام القوة أو أعمال الارهاب أيا كان نوعها ، احترام حقوق الإنسان التي تعني الاحترام غير المشروط للحريات المدنية والسياسية والعقائدية بغية ضمان السلم عن طريق عملية أمريكية لاتينية بحثة .

إن أيا من هذه الأهداف لم يتحقق بالكامل في المنطقة ، بل إن بعضها قد انتهك بشكل متزايد في الأسابيع الماضية . هذه الوسايا العشر ، التي ينبغي أن تكون مصدر الأمل ، هي بدلا من ذلك سبب قلقنا .

رغم ان الأهداف واضحة وقد أيدها المجتمع الدولي ، يبدو أن هناك لبسا متزايدا بشأن كيفية تحقيقها .

إننا نعتقد أن هناك حاجة إلى التزام متبادل : من ناحية ، التزام قائم بين أبناء أمريكا اللاتينية يستند إلى افتراض أن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية هي مسؤولية تلك البلدان التي - شأنها شأننا - تلتزم

بهذا الجهد الخاص بالوساطة والسلامة ، ومن ناحية أخرى ، اتفاق بين بلدان أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالديمقراطية والقضاء على أي نوع من أنواع التبعية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية لاية دولة من الدول .

إذا كنا نريد السلام ، فإنه من الضروري لأمم أمريكا الوسطى أن تبذل جهدا كبيرا لضمان حريتها الداخلية والخارجية ، أي الديمقراطية والاستقلال : وإذا كنا نريد أن تكون بلدان أمريكا الوسطى قادرة على أن تقوم بهذا الجهد ، فإن على مائير بلدان أمريكا اللاتينية أن تتعهد بمساعدتها في تحقيق الظروف المادية والسياسية التي تمكن من تحقيق الاستقلال والحرية لبلدان أمريكا الوسطى .

إذا هربت أمريكا اللاتينية من الصراع فإن الصراع سوف يلحق بها . وإذا لم تقف أمريكا الوسطى على أسباب الصراع ، فسيحطمها .

هذا الجهد المتبادل يمكن أن يذهب مدى ما لم يكن هناك تعهد ثالث : تعهد من البلدان التي لها روابط أو مصالح في المنطقة بالامتناع عن أي نوع من أنواع التدخل ، لأن ما يحدث في المستقبل سيعتمد اعتمادا كبيرا عليها ، ولأن سلم وأمن تلك الأمم يعتمدان على الحل المرغوب للصراع في أمريكا الوسطى .

إن بلدنا مستعد لأن يفي بتمهده ، ونأمل في أن يتخذ الذين بذلوا الكثير لمصالح السلام زمام المبادرة ويضاعفوا جهودهم في هذا الوقت الحاسم .

إن تحديد الطرق العملية للقضاء على الظلم الذي يخلق مجالات جديدة من التوتر سيسهم أيضا في تحقيق السلام والتنمية في أمريكا اللاتينية .

وفي هذا الشأن نؤيد الجهود العادلة والمشروعة التي تبذلها الجمهوريات الشقيقة بوليفيا لتستعيد منفذا مباشرا مفيدا تباهر عليه السيادة الى المحيط الهادئ . وسيكون هذا تعويضا تاريخيا عادلا يعزز تنميتها بإنهاء الطابع المغلق لذلك البلد .

أود بالمثل أن أكرر تأييد بلادي لجميع الجهود التي تبذلها بنما من أجل ضمان الامتثال الكامل للمعاهدات الخاصة بالقناة والحصول على موافقة جميع البلدان على بروتوكول المعاهدة المعنية بالحياد الدائم وتشغيل هذا الممر المائي الذي يربط بين المحيطين .

وينبغي تأييد بلادي لمبادرة جمهورية البرازيل الاتحادية باعتبار جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون لشعوب أمريكا الجنوبية وإفريقيا ، من نفس الالتزام بتحقيق السلم الذي يتميز به شعب الأرجنتين وحكومته . إن نزع سلاح جنوب الأطلسي وتجنب سباق التسلح في المنطقة سيسهمان على نحو ملموس في تخفيف حدة التوتر الدولي .

تود حكومة بلادي أن تؤكد أن الخلاف السيادي على جزر مالفيناس ، وجورجيا الجنوبية وساندوتش الجنوبية ، موضوع يرتبط بالمصالح الدائمة لجمهورية الأرجنتين ويمثل المشكلة الأساسية التي تبعتها عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

إننا مصممون على تحقيق حل نهائي منصف لهذا الخلاف عن طريق مفاوضات جديّة تجري بحسن نية . فإذا ما تحقق هذا الحل فإن العلاقات بين البلدين ستقوم على أساس صلبة ودائمة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي لا تزال المملكة المتحدة ترفض قبول المفاوضات الشاملة .

لقد فهم المجتمع الدولي على نحو كامل أنه من الضروري أن تستأنف جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة المفاوضات ، وأعرب عن هذه الرغبة عندما أيد القرار ٢١/٤٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة بأغلبية الأصوات في العام الماضي .

ومع ذلك ، يشهد المجتمع الدولي مرة أخرى الموقف المتعنت للحكومة البريطانية ، التي تصر على تجاهل نداء المجتمع الدولي وترفض المفاوضات التي تعتبر الوسيلة المناسبة والرشيّدة لحل النزاعات الدولية .

مثل هذا الموقف لا يؤدي إلا إلى إدامة حالة ضارة وغير مقبولة لما لها من نتائج : أولاً ، يشكل الوجود العسكري المتزايد في جنوب الأطلسي خطراً على الأرجنتين ويؤثر على المنطقة بأسرها .

ثانيا ، إن المطار الاستراتيجي الذي أقيم على الجزر وتعزيز البحري غير العادي ، يعرضان للخطر استقرار المنطقة التي تعتبر جزءا من المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية . ولذلك تحولت جزر مالفيناس الى منطقة جديدة للمصالح الاستراتيجية ، تجتذب الصراع العالمي بين الشرق والغرب صوبها .

ثالثا ، إن " المنطقة الخالصة " التي أعلنتها المملكة المتحدة من جانب واحد وبطريقة تعسفية غير قانونية حول جزر مالفيناس تمنع الأرجنتين من القيام بأنشطة سلمية مشروعة في المياه وفي المجال الجوي اللذين يقعان في اطار ولايتها . وبالإضافة الى ذلك أدى وجود تلك المنطقة الى استغلال الموارد السمكية في المنطقة بطريقة لا يمكن مراقبتها .

تكرر حكومة الأرجنتين رغبتها في بدء مفاوضات تؤدي الى حل متصور يسمح أيضا ، بالنظر بشكل كاف في مصالح السكان الحاليين في جزر مالفيناس وذلك عن طريق ضمانات قانونية خاصة .

ان الخطوة التالية على الطريق صوب ايجاد حل نهائي لمسألة جزر مالفيناس يجب أن تتخذها الحكومة البريطانية وجمهورية الأرجنتين ، بالإضافة الى المجتمع الدولي . انهم ينتظرون رد فعل ايجابيا وهو ما يمكن بالفعل ملاحظته في بعض المجالات السياسية للمملكة المتحدة بالإضافة الى قطاعات أخرى من الرأي العام في ذلك البلد .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على مساعدته وجهوده الدائمة لتشجيع على اجراء المفاوضات المثمرة . وتطلب الحكومة الأرجنتينية منه أن يستمر في جهوده وتكرر انه يمكن أن يتأكد من تعاوننا الكامل والعريض معه .

قبل أن أتناول المسائل الأخرى التي تستحق اهتمامنا الخاص أود أن أشير الى مسألة تشغلنا في المقام الاول بسبب طبيعتها المقيتة . وأعني بذلك السيادة غير المقبولة لحكومة جنوب افريقيا التي لا تنتهك فحسب قواعد القانون الدولي المدونة بل تنتهك أيضا معظم القواعد الأساسية الرئيسية التي يحملها كل منا في ضميره .

لقد رفضت حكومة الأرجنتين مرة بعد أخرى سياسة الفعل العنصري وعواقبها الوخيمة المتمثلة في مطابقة جمهوريات الجنوب الافريقي .

وفي مواجهة أعمال العدوان المستمرة التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تعتبر الجانب الآخر لنظام التمييز العنصري المؤسسي ، غير المقبول في اطار المجتمع الدولي المعاصر ، فقد قطعنا علاقاتنا الدبلوماسية مع جمهورية جنوب افريقيا .

إننا نكرر مرة أخرى في هذا المحفل الاعراب عن صداقة الشعب الأرجنتيني للشعب المقهور في جنوب افريقيا ، بالإضافة الى تأييدنا للكفاح العادل الذي يخوضه هذا الشعب من أجل إقامة مجتمع حر ديمقراطي في بلده ، تسوده المساواة .

وبهذه المناسبة ، اعتقد أنه من الضروري أنؤكد تأييد حكومة الأرجنتين غير المحدود لشعب ناميبيا ، الذي تمثله المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والذي لا يزال يعاني من احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لاقليمه .

وكما بينت في الخطاب الذي أدليت به مؤخرا بمناسبة اختتام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا ، فإن هذه الحالة غير مقبولة . إن استمرارها لا يمكن تفسيره إلا بانعدام التوازن بين القوى المعنية وأهمية المصالح التي تسمى الى إدامة عدم التوازن هذا .

توجد بلدان لا تزال تتحمل مسؤولية كبيرة نحو هذه المنطقة على الرغم من أنها لا تختفي اليها . ولا تتفق هذه المسؤولية مع الوجود المستمر للعنصرية والامتياز والتدخل ، وهي الافات التي تتعارض مع الكرامة الانسانية ، وتنتهك حقوق الانسان وتعمز العنف والتدمير .

ليس هناك حكم للقانون في جنوب افريقيا أو في ناميبيا . وكلما تأخر انشاء حكم القانون سينتشر العنف والظلم ويزداد عدم الامن للذين يشتركون معنا في حوض الاطلسي .

لا تزال منطقة الشرق الاوسط تفرز خطر الصراع وتعميد الحرب كما نشهد بالفعل لسوء الطالع .

ونحن ، شعب الأرجنتين ، نؤمن بإمكانية تحقيق السلم ، كما نؤمن بالحاجة اليه في تلك المنطقة المضطربة . إنها في حاجة الى سلم يقوم على الحق والعدل والحريّة للجميع دون استثناء ، ويقوم على أساس التفاوض بشأن المصالح المشروعة بين جميع الذين لهم حقوق غير قابلة للتصرف لا يمكن لاحد أن ينكرها ، ويقوم على أساس الاحترام والتسامح المتبادلين . ذلك هو السياق الذي تؤكد فيه الأرجنتين ضرورة الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن يقيم فوق أراضيّه دولة مستقلة تنعم بتقرير المصير على نحو كامل وتحكمها سلطات يختارها الشعب الفلسطيني بحرية .

وبالمثل ، فإننا نعزز حق جميع دول المنطقة بما في ذلك اسرائيل في أن تعيش داخل حدود آمنه معترف بها دوليا .

ولنفس هذه الأسباب فإننا ندين جميع التدابير التي تعرض للخطر حقوق الانسان ، كما هي الحال في احتلال الاراضي بالقوة ، وأعمال الارهاب والعنف التي تقضي على الارواح وتدمّر الاسر وتشوه الاطفال والشبان .

أود أن أشير بصفة خاصة الى الصراع الدائر بين ايران والعراق منذ ١٩٨٠ . ان الحرب بين هذين البلدين يجب أن تتوقف . ويجب أن يسود المنطقة مرة أخرى ، السلم الذي لا ينبغي أن يخرق . يجب أن يتعاش مرة أخرى كأخوة شعبا الامتين ، اللذين عانا وأُضيرا بشدة . لقد أيدت جمهورية الأرجنتين ، وهي صديقة لكلا الامتين جميع الجهود التي ترمي الى ضمان تمتع شعبيهما بالكامل بالحق في الحياة والسلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز .

ويمكن أن نلاحظ جزءا من هذا النمط من التوتر في لبنان ، وهو بلد تربطنا به علاقات صداقة قديمة وعميقة . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن أملنا في أن نرى مرة أخرى لبنان المزدهر الذي يعيش في سلم ويتمتع بالكامل بحقوقه السيادية ولا يخضع أي جزء من أراضيّه للاحتلال ويسهم بشكل نشط في التقدم والاستقرار في المنطقة .

ان الحماية التي تستبد بالمجتمع الدولي تتجلى بوضوح في الحالة الاقتصادية العالمية وهذا يوضح الهوة بين القوي الذي يحتل مكانا رئيسيا والضعيف الذي يكون على الهامش . لذلك لا بد لنا ان نضيف الاحتكار التكنولوجي الذي يهدد بتدمير اقتصادات البلدان النامية . إن عدم القدرة على الحصول على التكنولوجيات المتقدمة سوف يعزز من الخلل الاقتصادي ، بيد أنه علاوة على ذلك يؤثر على قدرة الأمم المتأخرة في العمل على المعيد السياسي مما يؤدي الى اخضاعها الى شكل جديد من أشكال الاستعمار .

ولسوء الطالع ، لا بد لنا أن نعتزف أنه في السنة التي انقضت منذ انتهاء الدورة السابقة للجمعية العامة لم يحدث شيء جديد في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية من شأنه أن يبعث الأمل لدينا في وضع نظام أكثر ترشيدا وانصافا . وعلى النقيض من ذلك ، فإن حالة التجارة الدولية قد تدهورت مما يبين بوضوح المبادئ الجائرة التي يقوم عليها حاليا ذلك النظام . فمن جهة ، يعلن عن شيء زائف ، ألا وهو المساواة بين الأمم المتحدة بحكم الأمر الواقع . وعلى أساس ذلك يتم تصور قواعد لا تشجع على توفر امكانيات التنمية لأشد البلدان فقرا فحسب بل إنها في الوقت ذاته تضفي على أوجه اللامساواة القائمة عنصر الديمومة ، إن لم تكشف من هذه اللامساواة . وإن تجاهل المساواة بحكم الأمر الواقع أمر يؤدي الى عدم المساواة بين الدول بحكم الأمر الواقع ، عن طريق مجموعة من القواعد والمبادئ يتعين على الجميع قبولها على أنها الوحيدة القادرة على تنظيم التبادل التجاري .

ويقال لنا ان الدول الأفقر والدول الأكثر حداثة والمستعمرات السابقة لا ينبغي لها ولا يمكنها البحث عن الطريق المؤدي الى تنميتها وتقدمها خارج الإطار الذي تحتاجه الأمم الأخرى والدول الأكثر توطدا وأهم مدن العالم لتعزيز تجارتها واستثمارها المنتج .

والآن نأتي الى الأساس الثاني الذي يقوم عليه عدم المساواة . إن تطور النظام الاقتصادي الدولي يبين أن ما لا تستطيع الدول المتخلفة فعله يمكن للدول الغنية أن تفعله . وهكذا فإن المرء يصل الى نتيجة مؤداها ان الذين يضعون القواعد وفقا

لاحتياجاتهم ومتطلباتهم ليسوا فقط أول من يفعل ذلك فحسب بل هم الوحيدون الذين يخرقون القواعد التي يضمنونها عندما يصبح ذلك ضروريا للدفاع عن مصالحهم .

ان العملية التي أدت الى البدء في جولة جديدة من مفاوضات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) تبين المدى الذي يبلغه منطق التمييز ، ففي حين يقترح فتح الاسواق أمام السلع والخدمات تتزايد الحماية والتنافس غير المنصف فيما يتعلق بالمواد الخام التقليدية . وإن "مجموعة غات" منذ انشائها ما برحت عاجزة عن تناول مسألة المواد الخام .

ان تدهور التجارة الدولية قد فاقم من مشكلة الدين الخارجي المدينة به البلدان النامية ، ولا سيما دين أمريكا اللاتينية . ومن الجدير بالذكر أن مستوى المعيشة في منطقتنا تراجع بواقع ١٠ سنوات في السنوات الخمس الماضية . وبالإضافة الى ذلك فإن خدمة الدين الخارجي في السنوات الأربع الماضية قد حولت أمريكا اللاتينية الى مصدر صافي لرأس المال . وقد مددنا أكثر من ١٠٠ بليون دولار .

إن استجابة بلدان أمريكا اللاتينية كانت بمشابهة جهد هائل لتنمية اقتصاداتها وتحسين الكفاءة وزيادة الصادرات ، ومع ذلك فهو جهد فقد فعاليته من جراء الهبوط في أسعار المواد الخام في الاسواق الدولية . ان المنطق اللاحق يضعنا في هذه المحنة السخيفة مما يجعل جهودنا للوفاء بمتطلبات الدين تعظم بالسياسات التمييزية والحماية المتزايدة التي ينتهجها دائنونا .

إن وجود العوامل السلبية في النظام الاقتصادي الدولي السائد تجبر بلدان أمريكا اللاتينية على بذل جهود أكبر لتحويل التعاون الاقليمي الى حقيقة ملموسة . ذلك هو السبب الكامن وراء اتفاق التكامل الطموح الذي انضمت اليه مؤخرا بلدي وجمهورية البرازيل الاتحادية ، والغرض النهائي لهذا الاتفاق هو إنشاء نظام سوق مشتركة بين بلدينا . وكما قال زميلي العزيز ممثل البرازيل فإننا نتشاطر التطلعات الاخوية نحو "النمو سوية" . وأيضا كما تفعل حاليا جمهورية أوروغواي ، فإننا نأمل أن تنتقل أمريكا اللاتينية من الكلام عن التكامل والى القيام بجهد مشترك يترجم الى مبادرات عملية .

إن توافق آراء قرطاجنة ، الذي ما فتح صالحا تماما بوصفه وسيلة لحل مشكلة الديون بالإضافة الى المساعي المشتركة الاخرى التي تنهض بديمقراطيات أمريكا اللاتينية ، قد مهد السبيل أمام إمكانية وضع ترتيبات اقليمية جديدة لخدمة شعوبنا وخدمة البشرية جمعاء ، وهو لا يتعارض مع الترتيبات الاقليمية الاخرى التي يتسم بها أكثر فأكثر العصر الذي نعيش فيه بل يكملها .

من أهم الموضوعات الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة ذلك الموضوع المتعلق بالازمة داخل الامم المتحدة . ولا يمكن تعزيز دور المنظمة إلا عن طريق ترشيد واجباتها على أساس تقرير الخبراء الذي قدم الينا للنظر فيه . بيد انه بالإضافة الى الحاجة الواضحة الى إعادة تعديل اجراءات العمل والاصلاحات الادارية والمالية ، فإن الشاغل الذي يبرز هنا يتعلق بمقاصد منظماتنا الحقيقية وإمكانياتها .

ومن هنا ، فإن توخي الصراحة لا بد أن يلعب دورا أساسيا . فعلى مر العقود الاربعة الماضية ساعدت الامم المتحدة في إعادة بناء الاقتصادات التي مزقتها الحرب وساعدت البلدان التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية على نيل استقلالها . ومع ذلك ، هناك مهام أساسية لا يزال يتعين على الامم المتحدة الاضطلاع بها في هذا المسمى من أجل عالم أفضل . وللقيام بهذه المهام الأساسية لا بد لنا جميعا ان نقدم مساهمتنا سواء اكان هذا يتلاءم مع مصالحنا الخاصة أم لا .

هكذا ننظر الى العالم وصراعاته . إننا لا نتوقع المعجزات ولكننا لن نددع التشبيط يستبد بنا . إننا نشق بقدرة البشرية على فهم الحالة الراهنة واستخدام ارادتها لترجمة ذلك الفهم الى واقع . ولكن لن يكون هناك تغيير في الحالة الراهنة دون أن يتوفر الفهم الصحيح للحقائق الأساسية التي تشكل هذا الفهم ، ولن يكون بالإمكان بناء المستقبل ما لم يتحقق تصور واضح لما نتوقعه من أجل حضارتنا .

ان الاعوام المتبقية حتى نهاية هذا القرن تمثل تحديا لذكائنا وارادتنا وتعتبر أساسية لإحساننا بالقيم الاخلاقية في العلاقات بين الناس والدول .

ان عرضنا في جوهره سياسي الطابع بكل معنى الكلمة . إننا نؤمن بالسلم بوصفه صيغة حقيقية للتعايش ونؤمن بالمساواة بوصفها أساسا للعمل نحو الرفاه المشترك ، ونؤمن بالتنمية بوصفها مصبا لطاقت الرجال والنساء لبناء مجتمع جديد .

ولا توجد لدينا أطلحة أخرى سوى أذهاننا ، ولذلك فإننا نطالب بالتخلي عن هذا المنطق الاحمق لعل في ذلك عودة الى الرشد . ونكرر انه من الضروري استعادة حواسنا ليتسنى لنظام التعايش السلمي لمختلف هوياتنا الوطنية البقاء . إن هذا ما برح منذ أكثر من أربعين عاما الهدف الاساسي لمنظمتنا .

إننا لا نعتقد أن عالمنا بومعه أن ينظم نفسه لبناء مستقبل أفضل عن طريق تفضيل المصالح المباشرة التي تستمد من مفاهيم استراتيجية وعسكرية أو تقوم على أساس مواجهة مستمرة بين تكتلات الهيمنة الضخمة التي تطبق سياسة القوة على الذين لا ينتمون لأي تكتل من التكتلات القوية . ونفضل عالما يمكن في ظله للناس أن تتعايش في سلم وحرية ، وليس في خضوع أو تحت نير القمع ، بل على أساس احترام التنوع . كما قال ألبير كامو من قبل :

"ان تطرفات اليمين أو اليسار تسعى الى الشمولية ، أي القضاء على

الاختلافات ، لا الى الوحدة التي هي اتساق المتناقضات" .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠